التقرير الإحصائي السنوي

لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية

عام 2020

EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

إعداد وتحرير
برنامج الرصد والتوثيق
برنامج البحوث والدراسات

إخراج فني
الوحدة الإعلامية

أولًا:
فهرس المحتويات

مقدمة 1
القسم الأول: الرصد الإحصائي لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية 5
• أولًا: منهجية الرصد والتوثيق بالمؤسسة 5
• ثانيًا: أساسيات تصنيف الانتهاكات بالمؤسسة 5
• ثالثًا: الصعوبات والمعوقات التي واجهت عملية الرصد والتوثيق 7
• رابعًا: العرض الإحصائي لانتهاكات الحريات الإعلامية لعام 2020 7
القسم الثاني: قراءة في انتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية خلال عام 2020 14
• أولًا المقارنة بين فئتي الصحفيين والإعلاميين من حيث التعرض للانتهاكات خلال 2020 15
• ثانيًا: المقارنة بين أعداد الانتهاكات خلال الأرباع السنوية في عام 2020 16
• ثالثًا المقارنة بين إجمالي عدد الانتهاكات خلال السنوات (2018، 2019، 2020) 17
• رابعًا: أبرز الانتهاكات النوعية خلال عام 2020 18
1-القبض على إسلام الكلحي وبسمة مصطفى 18
2- اقتحام مقر وكالة الأناضول 18
3- حجب المواقع الإلكترونية: عقوبة مستمرة خلال عام 2020 19
4- الفصل التعسفي للصحفيين في ظل كورونا: انتهاكات بالجملة 22
القسم الثالث: القرارات الإدارية للهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال عام 2020 28
• أولًا: أهم المستجدات والقرارات والبيانات الصادرة عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام 29
• ثانيًا: أهم المستجدات والقرارات والبيانات الصادرة عن الهيئة الوطنية للصحافة 33
• ثالثًا: أهم المستجدات والقرارات والبيانات الصادرة عن الهيئة الوطنية للإعلام 33
• رابعًا: أهم المستجدات والقرارات والبيانات الصادرة عن نقابة الصحفيين 33
• خامسًا: أهم المستجدات والقرارات والبيانات الصادرة عن نقابة الإعلاميين 35
• سادسًا: المستجدات والقرارات والبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات 36
• سابعًا: قرارات تخصص الصحافة والإعلام تصدر من الجهات التنفيذية 37
القسم الرابع: أبرز المستجدات على الساحة الصحفية والإعلامية في مصر خلال عام 2020 38
• أولًا: المؤسسات القومية الصحفية: تشكيلات جديدة.. وقرارات منفردة 39
1- الهيئة الوطنية للصحافة تُعلن عن تشكيل مجالس الإدارات بالمؤسسات القومية 40
2- تطوير المؤسسات الصحفية القومية: قرارات فردية وتهميش للصحفيين ونقابتهم 41
ثانيًا: السلطة التنفيذية تعيد رسم خارطة المشهد الصحفي والإعلامي في 2020 43
خاتمة 48

ثانيًا:
فهرس الأشكال

توزيع انتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية خلال عام 2020 وفقًا لنوع التوثيق ـــــــ 8
توزيع انتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية خلال عام 2020 وفقًا للنوع الاجتماعي للصحفي أو الإعلامي ـــــــ 8
توزيع انتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية خلال عام 2020 وفقًا لتخصص الصحفي أو الإعلامي ـــــــ 9
توزيع انتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية خلال عام 2020 وفقًا لجهة عمل الصحفي أو الإعلامي ـــــــ 10
توزيع انتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية خلال عام 2020 وفقًا لنوع الانتهاك ـــــــ 11
توزيع انتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية خلال عام 2020 وفقًا لجهة المعتدي ـــــــ 12
توزيع انتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية خلال عام 2020 وفقًا للتوزيع الجغرافي ـــــــ 13
المقارنة بين فئتي الصحفيين والإعلاميين من حيث التعرض للانتهاكات خلال 2020 ـــــــ 15
المقارنة بين أعداد الانتهاكات خلال الأرباع السنوية في عام 2020 ـــــــ 16
المقارنة بين إجمالي عدد الانتهاكات خلال السنوات (2018، 2019، 2020)ا ـــــــ 17
توزيع انتهاكات الفصل التعسفي/ حجب الحقوق المادية وفقًا لنوع الصحفي/الإعلامي ـــــــ 24
توزيع انتهاكات الفصل التعسفي/ حجب الحقوق المادية وفقًا لجهة عمل الصحفي/الإعلامي ـــــــ 25
توزيع انتهاكات الفصل التعسفي/حجب الحقوق المادية وفقًا للتوزيع الجغرافي ـــــــ 26
أهم المستجدات والقرارات الصادرة عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام خلال عام 2020 ـــــــ 29

المقدمة

انتهاكات بالجملة؛ منع من التغطية وتعاملات غير لائقة، اعتداءات لفظية وجسدية، وقائع قبض واتهامات فضفاضة، حبس احتياطي دون المثول أمام المحكمة، وما يلبث الصحفي/الإعلامي أن يُخلى سبيله حتى يُعاد تدويره على ذمة قضية أخرى ليستمر حبسه لسنوات عدة دون جريمة بينة، حجب مواقع صحفية ومواقع لمؤسسات مجتمع مدني، سيطرة مادية ومعنوية على المؤسسات الصحفية والإعلامية حتى باتت هذه المؤسسات بوقًا للنظام لا تعرض إلا ما يُملى عليها. وفوق كل هذا وذاك، مؤسسات صحفية وإعلامية تنتهك حقوق العاملين بها من حجب لحقوقهم المادية وفصلهم تعسفيًا. كان ذلك حصاد عام 2020 في مجال الصحافة والإعلام.

لقد باتت حرية الصحافة والإعلام في مصر في عام 2020 أكثر إثارة للقلق والذعر من أي وقت مضى؛ فعلى الصعيد العالمي؛ حلت مصر في المرتبة (166) لمؤشر حرية الإعلام الذي تصدره منظمة "مراسلون بلا حدود"، وذلك بتراجع 3 مستويات عن العام السابق الذي سجلت فيه المرتبة (163). وعلى الصعيد المحلي سجل المرصد المصري للصحافة والإعلام، (240) انتهاكًا بنهاية عام 2020. وقد كان من المتوقع أن يكون عدد الانتهاكات خلال عام 2020 أقل بكثير من الأعوام السابقة وذلك بسبب توقع انشغال الحكومة المصرية بمجابهة انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وتعطل عمل الصحفيين لفترات طويلة، وعدم عمل المؤسسات الصحفية بقدراتها الكاملة خلال فترات انتشار الفيروس، ولكن على عكس هذه الرؤية الاستهلالية المسبقة، ازدادت أعداد الانتهاكات خلال العام الحالي بنسبة كبيرة عن الأعوام الثلاث السابقة، وتنوعت هذه الانتهاكات بين المنع من التغطية والاعتداءات اللفظية والجسدية والفصل التعسفي.. إلخ. كما يقبع خلف القضبان بنهاية العام (28) صحفيًا وإعلاميًا باتهامات نشر أخبار كاذبة والانضمام لجماعة إرهابية أسست على خلاف الدستور والقانون، لتصبح مصر بهذا العدد واحدة من أكبر السجون في العالم بالنسبة للصحفيين.

وفي نفس السياق، استمرت السلطات المصرية -للعام الرابع على التوالي- في استخدام سياسة حجب المواقع الإلكترونية بشكل ممنهج ومنظم للتضييق على مساحات حرية الرأي والتعبير، وإخفاء البيانات والمعلومات عن الجمهور، وغلق المنابر الإعلامية المستقلة أو المعارضة التي تمثل تيارات لا تستسيغ الجهات التنفيذية خطابها أو تقوم بتهديد مصالحها. وحتى كتابة هذه السطور؛ تم رصد ما يزيد عن 600 موقع تم حجبهم منذ مايو 2017.

وفي ظل مرور العالم بجائحة فيروس كورونا المستجد، والظروف الاستثنائية التي فرضتها الجائحة، استمرت جهات متنوعة في انتهاك حقوق الصحفيين والإعلاميين، من ضمنها عدد من المؤسسات الصحفية والإعلامية، التي فصلت صحفيين تعسفيًا عن العمل، وقامت بتأخير رواتب صحفيين آخرين، ومنعها لمدة تتجاوز الستة أشهر. وقد زادت حالات الفصل التعسفي وحجب الحقوق المادية، أكثر من أي وقت مضى، ومن الانتهاكات القاسية -لا سيما في ظل ظروف الجائحة- وذلك بسبب انعكاسها على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين، فقرار فصل الصحفي من مؤسسته أو قطع راتبه سيؤدي إلى فقدان مصدر دخله وقلة الموارد المالية التي بالكاد تكفي لسد الاحتياجات الأساسية.

وفوق كل ذلك استمرت الهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال عام 2020 في محاولات إحكام القبضة على وسائل الصحافة والإعلام؛ حيث استمر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في تطبيق العقوبات المتنوعة بداية من لفت النظر ومنع الظهور، مرورًا بإيقاف بث البرامج وفرض الغرامات المالية، نهاية بحجب المواقع الإلكترونية كاملةً أو أجزاءً منها، ووصلت القرارات العقابية خلال 2020 إلى (62) قرارًا عقابيًا متجاوزة الرقم المسجل في عام 2019 البالغ (43) قرارًا.

كما سيطرت السلطة التنفيذية على المؤسسات الصحفية القومية عبر سيطرتها على تشكيل مجالس إدارات هذه المؤسسات؛ حيث تقوم الهيئة الوطنية للصحافة (الذي يعين رئيسها من قبل رئيس الجمهورية) باختيار رئيس مجلس الإدارة، الذي يكون مسؤولًا بدوره عن اختيار 6 أعضاء من ذوي الخبرات الصحفية والمالية والاقتصادية، في حين يتم انتخاب 6 أعضاء ممثلين عن فئات الصحفيين والإداريين والعمال. ومن ثم يصبح الممثلين لعدد يفوق عشرة آلاف صحفي هما فردان فقط.

واتسمت جهود الهيئة الوطنية للصحافة في تطوير المؤسسات الصحفية القومية بالطابع الفردي، وكانت قراراتها فوقية تمر دون استشارة الصحفيين ودون إجراء مناقشات مجتمعية حولها، بالتوازي مع تعمد تهميش نقابة الصحفيين، وهو ما ينم عن استئثار "الهيئة" بأحقيتها في تنظيم وتوفيق أوضاع المؤسسات الصحفية القومية، دون أي اعتبار لوجهة نظر الصحفيين ونقابتهم.

وحتى نقابة الصحفيين خلال عام 2020، اتخذت من فيروس كورونا المستجد، ذريعة لتأجيل لجنة القيد أكثر من مرة إلى أن انعقدت في نهاية العام، ولقد شكى عدد كبير من الصحفيين من هذا القرار لشعورهم "بالضرر" بسبب كفاحهم المستمر لسنوات عديدة للحصول على كارنيه العضوية، وما يقدمه من خدمات وامتيازات إضافية أهمها مشروع العلاج الذي تزداد أهميته في هذه الظروف الاستثنائية، والحصول على بدل التدريب والتكنولوجيا، وكذلك بدل البطالة، والذي يعتبر أحد الامتيازات الهامة، في حال تم الاستغناء عن عمل بعض الصحفيين، بسبب الأزمة الحالية.

يتناول هذا التقرير كل هذه الأمور وأكثر، بشيء من التفصيل، وذلك عبر 4 أقسام رئيسية؛ يقدم القسم الأول رصدًا إحصائيًا للانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين والإعلاميين خلال عام 2020 (1 يناير: 31 ديسمبر 2020)، مع إشارة للمنهجية التي تعتمدها المؤسسة في رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين، والصعوبات والمعوقات التي واجهت فريق الرصد والتوثيق بالمؤسسة، وكذلك أساسيات توصيف جميع الانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين خلال العام المنقضي.

ويقدم القسم الثاني قراءة للانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين والإعلاميين خلال عام 2020، مع توضيح الفئة الأكثر تعرضًا للانتهاكات، الصحفيين أم الإعلاميين، كما يقدم مقارنة لحالة الحريات الصحفية والإعلامية خلال الأرباع السنوية المختلفة من عام 2020، وكذلك يقدم مقارنة بين الانتهاكات خلال الأعوام الثلاث (2018، 2019، 2020). وأخيرًا يقدم القسم تحليلًا لأبرز الانتهاكات النوعية التي وقعت خلال عام 2020، والتي تمثلت في القبض على إسلام الكلحي وبسمة مصطفى، واقتحام مقر وكالة الأناضول، واستمرار سياسة حجب المواقع دون معرفة المسئول عن عملية الحجب في أغلب الأحيان، وأخيرًا نتطرق إلى الفصل التعسفي باعتباره أخطر الانتهاكات التي وقعت هذا العام في ظل انتشار جائحة كورونا.

ويقدم القسم الثالث تحليلًا لأهم القرارات التي تم إصدارها من قبل الجهات التنظيمية للعمل الصحفي والإعلامي خلال عام 2020، والمتمثلة في المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام، ونقابة الصحفيين، ونقابة الإعلاميين، وأخيرًا الهيئة العامة للاستعلامات، ثم القرارات الصادرة عن رأس السلطة التنفيذية.

وأخيرًا، يقدم القسم الرابع تحليلًا لأبرز المحطات والمستجدات التي حدثت في المجال الصحفي والإعلامي ولاقت اهتمامًا واسعًا خلال عام 2020، والتي تمثلت في: الإعلان عن التشكيلات النهائية لمجالس إدارات المؤسسات القومية، بعد ما يقرب من 5 سنوات على تشكيلها الأخير في يناير 2015، كذلك إعلان الهيئة الوطنية للصحافة عن خطة تطوير المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة، بالتوازي مع تواتر أنباء عن انتهاء "الهيئة" من إعداد لائحة إدارية موحدة لتنظيم عمل العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية. وأخيرًا يسلط هذا القسم الضوء على إعادة تشكيل الهيئات المنظمة للصحفي والإعلامي، واختصاصاتها، في ظل وجود وزير الدولة للإعلام الذي تم تعيينه نهاية عام 2019.

القسم الأول

الرصد الإحصائي لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية

القسم الأول: الرصد الإحصائي لانتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية

يختص هذا القسم بالرصد الإحصائي للانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين والإعلاميين خلال عام 2020 (1 يناير: 31 ديسمبر 2020) ويضم هذا القسم 4 محاور رئيسية؛ يبدأ أولًا بالمنهجية التي تعتمدها المؤسسة في رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين، ويتناول ثانيًا؛ الصعوبات والمعوقات التي واجهت فريق الرصد والتوثيق بالمؤسسة، ويقدم المحور الثالث عرضًا لأساسيات توصيف جميع الانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين خلال العام المنقضي، ونختتم هذا القسم بالعرض الإحصائي لجميع الانتهاكات التي استطاعت وحدة الرصد والتوثيق بالمؤسسة توثيقها خلال عام 2020.

أولًا: منهجية الرصد والتوثيق بالمؤسسة.

تعتمد منهجية "المرصد المصري للصحافة والإعلام" في الرصد والتوثيق على مصدرين أساسيين وهما:

1- الاعتماد على ما يرد إلى "المرصد" من بلاغات وشكاوى وتوثيقها عبر التواصل مع الشهود والضحايا وتوثيق الشهادات وتجميع الأدلة وفق ما يتوفر من ذلك.

2- البحث عبر الوسائل الإعلامية الإلكترونية، ثم التواصل مع الصحفيين/ الإعلاميين الواقع بحقهم الانتهاكات وتوثيق شهاداتهم. وفي حالة تعذر التواصل مع الصحفيين، يتم تسجيل الانتهاكات الواقع وفقًا لمجموعة الأدلة والبراهين التي تم جمعها من خلال عملية البحث عبر شبكة الإنترنت.

وهناك نوعين من التوثيق هما:

1- التوثيق المباشر: هو التوثيق الذي يتم من خلال التواصل مع الضحايا أنفسهم، أو ذويهم ويتم تسجيل شهاداتهم وتوثيقها باستمارات موجودة داخل المرصد، وقد يكون هذا التواصل عبر الهاتف أو بحضور ضحايا الانتهاكات إلى مقر المؤسسة.

2- التوثيق غير المباشر: وهو التوثيق الذي يتعذر فيه التواصل مع ضحايا الانتهاكات أو ذويهم، ويتم تسجيل الحالات وتوثيقها من خلال الصحف أو المواقع الإلكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي.

ويلتزم التقرير السنوي بالحدود الزمنية المعنية؛ إذ يغطي الانتهاكات في الفترة من 1 يناير 2020 إلى 31 ديسمبر 2020، كما تشمل عملية الرصد كل الانتهاكات الواقعة ضد الصحفيين والإعلاميين في مختلف محافظات جمهورية مصر العربية. وقد تحدث اختلافات بسيطة بين الأرقام النهائية لهذا التقرير، وإجمالي الأرقام النهائية في التقارير الشهرية؛ لأن المرصد يقوم بشكل مستمر بتحديث بيانات جميع حالات الانتهاك والتأكد من مصداقيتها وتفاصيلها. وفي كل الأحوال لا يعد هذا الاختلاف البسيط عامل يتغير على أساسه النتائج والتحليلات الواردة بالتقرير.

ثانيًا: أساسيات تصنيف الانتهاكات بالمؤسسة.

يقدم هذا المحور عرضًا مبسطًا للأساسيات والقواعد التي اتبعها فريق عمل المرصد في تصنيف وتقسيم الانتهاكات وهي كالتالي:

- حالة انتهاك: هي كل واقعة محددة بتوقيت معين ومكان معين، يحدث فيها انتهاك معين، لعدد "صحفي واحد". على سبيل المثال إذا أُلقي القبض على 3 صحفيين في واقعة معينة، وتعرض اثنان منهم لنوع انتهاك آخر مع القبض عليهم، في هذه الحالة، سيتم احتساب 5 انتهاكات.
- يتم تقسيم الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيو ن حسب نوع الضرر إلى أضرار (جسدية، معنوية، مهنية، وظيفية وإدارية، ملاحقة قضائية، مادية). وكما ذكرنا، يتم ربط كل حالة انتهاك بـ "مكان معين، وزمان معين، نوع انتهاك معين، صحفي معين". وفيما يلي عرض لهذه الأنواع من الأضرار:

1- أضرار جسدية:

- التعدي بالضرب أو إحداث إصابة: تشمل الضرب والسحل والتعذيب، أو إصابة مباشرة خلال تغطية اشتباكات أو نتيجة للضرب.

• **التعدي بالضرب أو إحداث إصابة داخل مكان احتجاز (التعذيب):** حالات منفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز، وتشمل الضرب والسحل والتعذيب للصحفي/ الإعلامي أثناء الحجز داخل أقسام الشرطة أو داخل محبسه.

2- أضرار معنوية:

• **قبض:** عملية القبض على صحفي/إعلامي وتحرير محضر ضده والعرض على النيابة ثم توجيه اتهامات له.
• **احتجاز غير قانوني:** تعني احتجاز الصحفي/الإعلامي بواسطة قوات نظامية داخل مكان مخصص للاحتجاز لفترة من الزمن ثم إطلاق سراحه دون تحرير محضر وتوجيه اتهامات.
• **استيقاف وتفتيش:** استيقاف الصحفي/الإعلامي لمدة زمنية قصيرة دون ترحيله إلى مكان احتجاز معين أو تقييده بـ "الكلابشات" المخصصة لذلك، ليتم إطلاق سراحه بعدها دون تحرير محضر.
• **التعدي بالقول أو التهديد:** يشمل السب والألفاظ النابية والتهديدات سواء بطريقة مباشرة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
• **التعدي بالقول أو التهديد داخل مكان احتجاز:** وتكون حالات منفصلة تحدث داخل أماكن الاحتجاز أثناء حبس الصحفي/الإعلامي.

3- أضرار مهنية:

• **منع التغطية الصحفية:** وتشمل جميع وسائل المنع من التغطية سواء تصوير أو بث. مع مراعاة أنه يتم تسجيلها انتهاك جماعي واحد في حالة حدوثها خلال واقعة محددة الزمان والمكان، وارتبطت بحدث عام معين مثل المؤتمرات والندوات، بغض النظر عن عدد الصحفيين/الإعلاميين المتضررين، أما في حالة كون الواقعة متغيرة الأبعاد المكانية والزمانية مثل التظاهرات والمسيرات فيتم تسجيل كل حالة منع من التغطية لكل صحفي/إعلامي على حدة.
• **منع إذاعة أو بث محتوى إعلامي:** تشمل حالات منع نشر أو بث أو إذاعة أخبار أو مقالات أو برامج أو أي محتوى إعلامي عبر وسائط مسموعة أو مكتوبة أو مرئية.
• **قرار حظر نشر:** تشمل قرارات حظر النشر الصادرة بواسطة النيابة العامة فيما يتعلق بقضايا رأي عام متداولة.
• **مصادرة جريدة:** تشمل وقائع مصادرة أعداد الجرائد وفرمها.
• **اقتحام مقر مؤسسة صحفية/إعلامية:** تشمل وقائع الهجوم على مقر صحفي أو مؤسسة إعلامية أو نقابة الصحفيين.
• **منع من دخول النقابة:** تشمل منع صحفيين أو إعلاميين من دخول مقر النقابة المنتمين إليها بسبب إجراءات تعسفية من جانب مجلس النقابة.
• **منع من دخول مؤسسة صحفية/إعلامية:** تشمل منع صحفيين أو إعلاميين من دخول مقر عملهم بسبب إجراءات تعسفية من جانب مجلس إدارة المؤسسة الصحفية/الإعلامية.
• **الفصل التعسفي:** مخالفة القانون من قبل صاحب العمل وإصدار قرار الفصل بشكل منفرد قبل انتهاء مدة العقد المحدد أو إنهاء العقد غير محدد المدة دون سابق إنذار للصحفي/الإعلامي العامل.
• **حجب المواقع الإلكترونية:** استخدام وسائل إلكترونية متقدمة لمنع الزوار في محيط جغرافي معين -إقليمي أو على مستوى الدولة- من الوصول إلى موقع إلكتروني أو أكثر، ويتم حجب المواقع الإخبارية في مصر في بعض الأحيان عن طريق قرارات رسمية تصدر عن المجلس الأعلى للإعلام وفي حالاتٍ أخرى عن طريق جهات غير معلومة.
• **مسح محتوى:** إجبار الصحفي أو الإعلامي من قبل طرف أو أطراف أخرى على حذف أو تدمير المحتوى الذي قام بتصويره أو تسجيله أو كتابته، وذلك دون رغبته.
• **إيقاف عن العمل:** إجراء تتخذه الإدارة أو السلطة المعنية في مواجهة الموظف، وهو أحد التدابير السالبة للحقوق الوظيفية من خلال حرمان الموظف من مزاولة وظيفته خلال مدة الوقف عن العمل.

4- ملاحقة قضائية:

• **أحكام قضائية بالحبس:** تكون أمام محاكم مختلفة سواء جنح أو جنح مستأنف أو جنايات ضد صحفيين في قضايا تتعلق بعملهم الصحفي.

- **تقييد حرية التنقل:** تقييد إقامة أو حرية تنقل صحفيين داخل أو خارج البلاد مثل منع السفر أو منع دخول البلاد أو الترحيل خارج البلاد سواء تمت بقرارات من الجهات المعنية أو بدون قرار إداري (وتكون حينئذ مسجلة بمنع دخول البلاد).

5- أضرار وظيفية وإدارية:

- إجراء إداري تأديبي: هي التحقيقات الإدارية الداخلية في المؤسسات الصحفية والإعلامية أو ما يتعلق بالشئون الإدارية للصحفي داخل نقابة الصحفيين، أو فيما يتعلق بطبيعة عمله الصحفي.

6- أضرار مادية:

- **إتلاف أو حرق معدات صحفية:** تشمل جميع الأضرار التي تصيب المعدات والممتلكات المخصصة للعمل الصحفي دون طابع الاستخدام الشخصي.
- **الاستيلاء على معدات صحفية:** تشمل حالات التحفظ على معدات صحفية بواسطة الجهات الرسمية المختصة أثناء تأدية العمل الصحفي أو اختطافها بواسطة أفراد أو مجموعات أو جهات غير مختصة بذلك.
- **إخلاء سبيل بكفالة مالية:** تكون عبر جهات التحقيق المختلفة بعد القبض على الصحفيين الميدانيين وتوجيه اتهامات قبل الإحالة للمحكمة المختصة.
- **فرض غرامة مالية:** عبر أحكام قضائية في محاكم الجنح والجنح المستأنفة أو الجنايات.

ثالثًا: الصعوبات والمعوقات التي واجهت عملية الرصد والتوثيق.

يواجه فريق "برنامج الرصد والتوثيق بالمرصد" مجموعة من الصعوبات المعوقات في عملية التوثيق منها:

1- حالة التضييق السياسي والأمني على منظمات المجتمع المدني، وتعرض مستقبلهم المهني للتهديدات بالغلق والملاحقة من قبل الجهات الحكومية، عبر قوانين مقيدة أو تعديلات تشريعية للعقوبات بتهم فضفاضة، ما يؤثر على وضع منظمات حقوق الإنسان داخل المجتمع عمومًا ويقلل من إمكانية التواصل مع الجهات الرسمية، وفرص حصولهم على المعلومات بشكل مباشر.

2- حجب المعلومات عمدًا، بسبب حالة التعتيم التي تتسم بها أغلب مؤسسات الدولة.

3- تعرض بعض الضحايا من الصحفيين للتهديدات التي تخوفهم من الإفصاح عن الانتهاكات التي يتعرضون لها.

4- ضعف التغطية الإعلامية للانتهاكات في ظل سيطرة الأجهزة الأمنية على معظم المؤسسات الصحفية والإعلامية، وقيامها بحجب المؤسسات المستقلة.

5- هناك بعض الحالات التي كان بها تناقض في المعلومات أو المبالغة من قبل الضحايا أو الشهود لأسباب شخصية أو فكرية أو سياسية، ما يُضعف من دقة المعلومات، ويفضل عدم تداولها من أجل تحقيق مبادئ الشفافية والمصداقية.

رابعًا: العرض الإحصائي لانتهاكات الحريات الإعلامية لعام 2020.

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام خلال عام 2020، عدد (240) حالة انتهاك ضد الصحفيين أو المؤسسات التي يعملون بها، وقد حرص المرصد على تصنيف تلك الحالات للتعرف على الفئات التي تتعرض لمعدلات ضرر أكثر، ومحاولة تقديم المساعدات لها.

ويتناول هذا المحور عرضًا بيانيًا لهذه الانتهاكات خلال عام 2020؛ ويتم هذا العرض والتصنيف عبر 7 متغيرات هي؛ نوع التوثيق الذي قام به المرصد (توثيق مباشر، توثيق غير مباشر)، والنوع الاجتماعي للصحفي الواقع بحقه الانتهاك، وكذلك جهة عمل هذا الصحفي، وتخصصه، ثم نوع الانتهاك، والجهة التي قامت بهذا الانتهاك، وأخيرًا التوزيع الجغرافي لهذه الانتهاكات على كل محافظات الجمهورية.

توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع التوثيق

سجل برنامج الرصد والتوثيق بـ "المرصد" عدد (240) حالة انتهاك خلال عام 2020، منها (202) انتهاكًا عن طريق التوثيق المباشر بنسبة حوالي 84.2% من إجمالي عدد الانتهاكات. و(38) انتهاكًا بصورة غير مباشرة، عن طريق المصادر الصحفية، وذلك بنسبة حوالي 15.8% من إجمالي عدد الانتهاكات.

توزيع الانتهاكات وفقًا للنوع الاجتماعي للصحفي/ة أو الإعلامي/ة

كان الذكور هم الأكثر عرضة للانتهاك خلال عام 2020 حيث تعرضوا إلى (146) انتهاكًا بنسبة حوالي 60.8% من إجمالي عدد الانتهاكات. وتعرضت الإناث إلى (71) حالة انتهاك بنسبة 29.6% من إجمالي عدد الانتهاكات، بينما تم توثيق (23) حالة انتهاك غير محددة النوع لأنها جماعية، بنسبة حوالي 9.6% من إجمالي عدد الانتهاكات، وتلك هي الحالات التي طال فيها انتهاك أو ضرر واحد مجموعة من الصحفيين أو الإعلاميين، أو الضرر الموجه إلى مؤسسة صحفية أو إعلامية بأكملها.

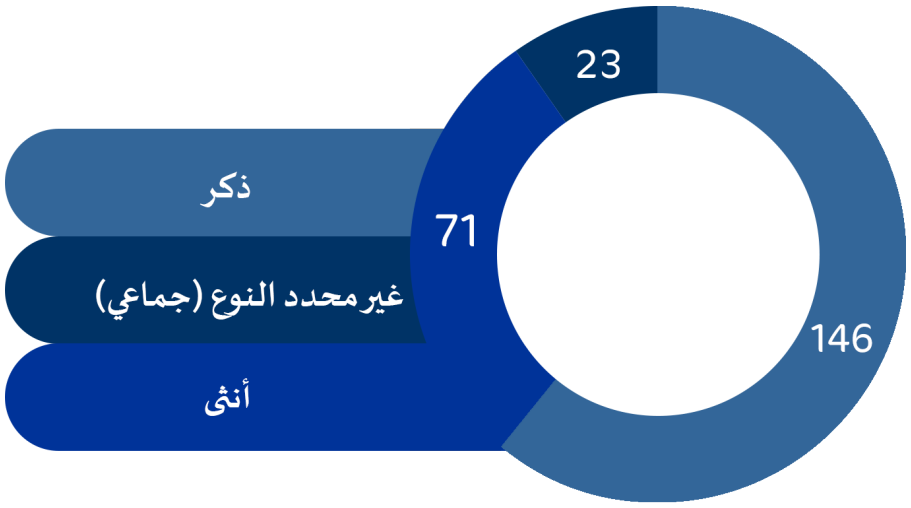

توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الصحفي/ة أو الإعلامي/ة

على مدار عام 2020، كان المصورون الصحفيون الأكثر عرضة للانتهاكات بواقع تعرضهم إلى (79) انتهاكًا بنسبة حوالي 32.9% من إجمالي الانتهاكات، بينما تم رصد (68) حالة انتهاك بحق الصحفيين بنسبة حوالي 28.3% من إجمالي الانتهاكات. كما تم رصد (42) حالة انتهاك بحق المحررين بنسبة حوالي 17.9% من إجمالي الانتهاكات. و(10) حالات انتهاك بحق المراسلين الصحفيين بنسبة حوالي 4.1% من إجمالي الانتهاكات. بينما تم رصد (8) حالات انتهاك بحق المذيعين، ومثلهم في حق رؤساء التحرير بنسبة حوالي 3.3% من إجمالي الانتهاكات لكل منهما. وحالة واحدة بحق كل من (صحفي حر، كاتب، ومؤسسة إعلامية) بنسبة حوالي 0.4% لكل منهم. وكانت هناك (22) حالة انتهاك بنسبة حوالي 9% غير محددة التخصص.

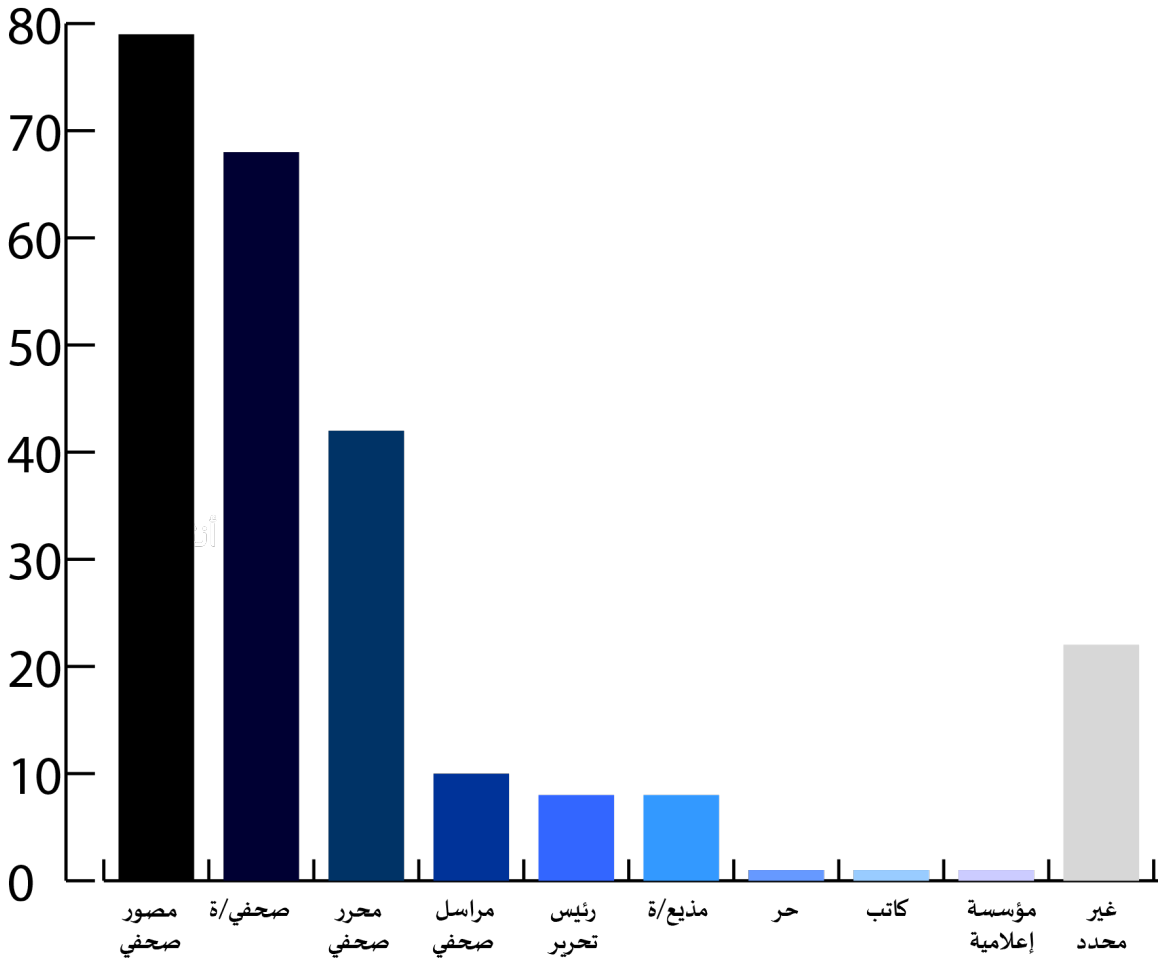

توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة عمل الصحفي/ة أو الإعلامي/ة

تشير الأرقام خلال عام 2020 إلى أن العاملين بمواقع إلكترونية كانوا الأكثر تعرضًا للانتهاكات بواقع تعرضهم إلى (105) حالة انتهاك بنسبة حوالي 43.8% من إجمالي الانتهاكات، وجاءت الانتهاكات ضد العاملين في صحف خاصة في المرتبة الثانية بعدد (82) حالة انتهاك وبنسبة حوالي 34.2% من إجمالي الانتهاكات. كما تم رصد عدد (19) حالة انتهاك بحق العاملين بالصحف القومية بنسبة حوالي 7.9% من إجمالي الانتهاكات، في حين أنه تم تسجيل (16) حالة بحق العاملين بقنوات تليفزيونية مصرية بنسبة حوالي 6.7% من إجمالي الانتهاكات، ثم عدد (6) حالات انتهاك بنسبة حوالي 2.5% من إجمالي الانتهاكات لكل من العاملين بقنوات تليفزيونية أجنبية، والعاملين في الصحافة الحرة. وكانت هناك (5) حالات انتهاك بحق العاملين في الصحف الحزبية بنسبة حوالي 2.1% من إجمالي الانتهاكات، وأخيرًا حالة واحدة (0.4%) غير محددة جهة العمل.

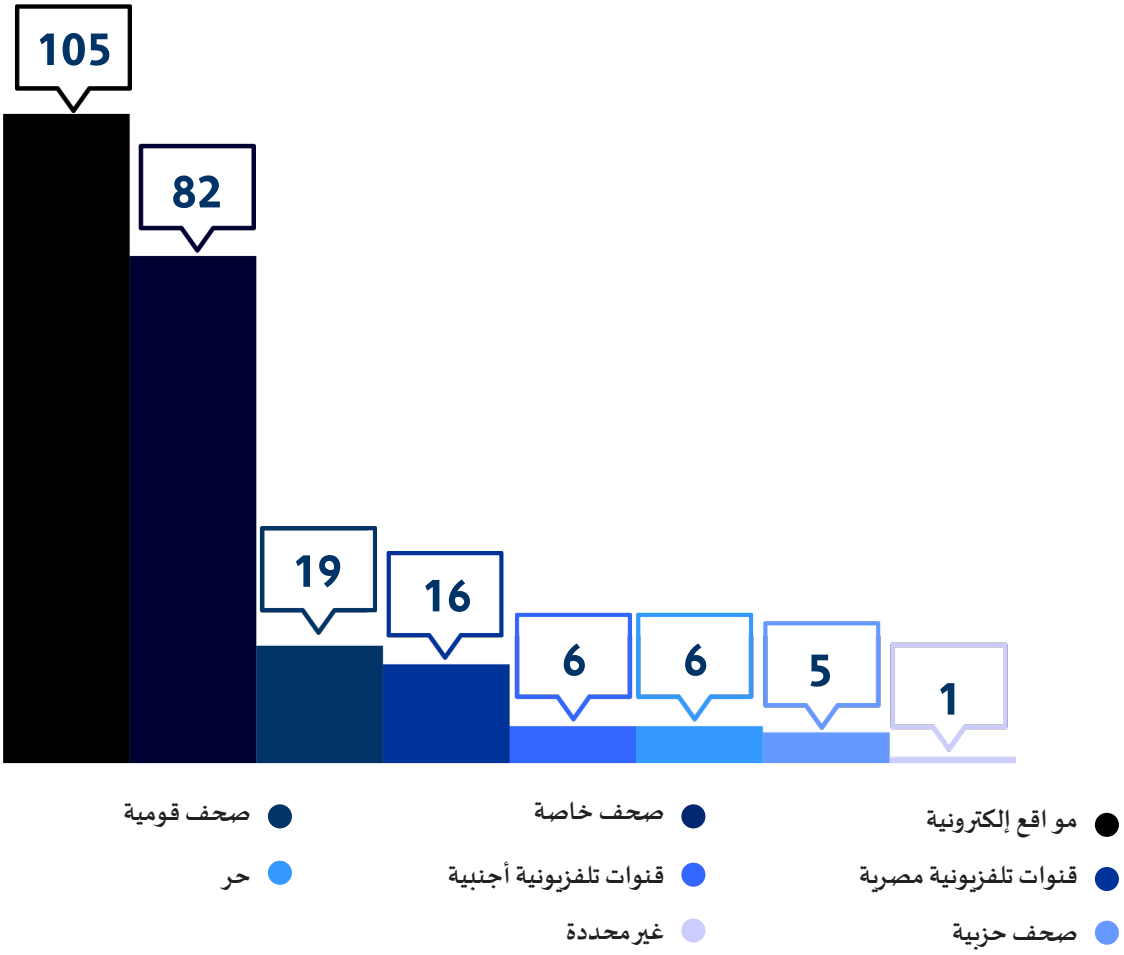

توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الانتهاك

تعرض الصحفيون والإعلاميون خلال عام 2020 لأنواع شتى من الانتهاكات، شكلت 3 أنواع منها نسبة 56.3% من بين (240) انتهاكًا تمكن المرصد من توثيقها خلال 2020، وجاءت كالتالي: منع من التغطية بعدد (91) انتهاكًا وبنسبة 37.9% من إجمالي الانتهاكات، وحجب حقوق مادية بعدد (23) انتهاكًا وبنسبة 9.6%، والتعامل غير اللائق بعدد (21) انتهاكًا بنسبة 8.8%. بينما شكلت الأنواع الأخرى من الانتهاكات نسبة 43.7%؛ شملت عدد (17) انتهاكًا بنسبة حوالي 7.1% فيما يتعلق بوقائع القبض أو الاتهام، وعدد (16) انتهاكًا وبنسبة 6.6% لحالات التهديد بالقول، و(11) حالة بنسبة حوالي 4.6% للفصل التعسفي.

بينما تم رصد عدد (9) حالات بنسبة 3.8% لكل من حجب موقع إلكتروني وإيقاف عن العمل، وعدد (8) حالات انتهاك بنسبة 3.3% اعتداء لفظي. وعدد (7) حالات انتهاك بنسبة 2.9% لمسح محتوى صحفي، وعدد (4) حالات انتهاك بنسبة 1.7% اخلاء سبيل بكفالة مالية، وعدد (3) حالات انتهاك بنسبة 1.3% لكل من (منع من العمل - منع من الظهور- منع من دخول مقر) وحالتين بنسبة حوالي 0.8% لكل من (إيقاف برنامج - اعتداء جسدي بالضرب - استيلاء على معدات -فرض غرامة مالية)، وأخيرًا انتهاك واحد وبنسبة حوالي 0.4% لكل من (تحرش لفظي - تحطيم أجهزة العمل - سرقة متعلقات شخصية -اختراق موقع إلكتروني - حجب باب صحفي -اقتحام مؤسسة صحفية، احتجاز غير قانوني).

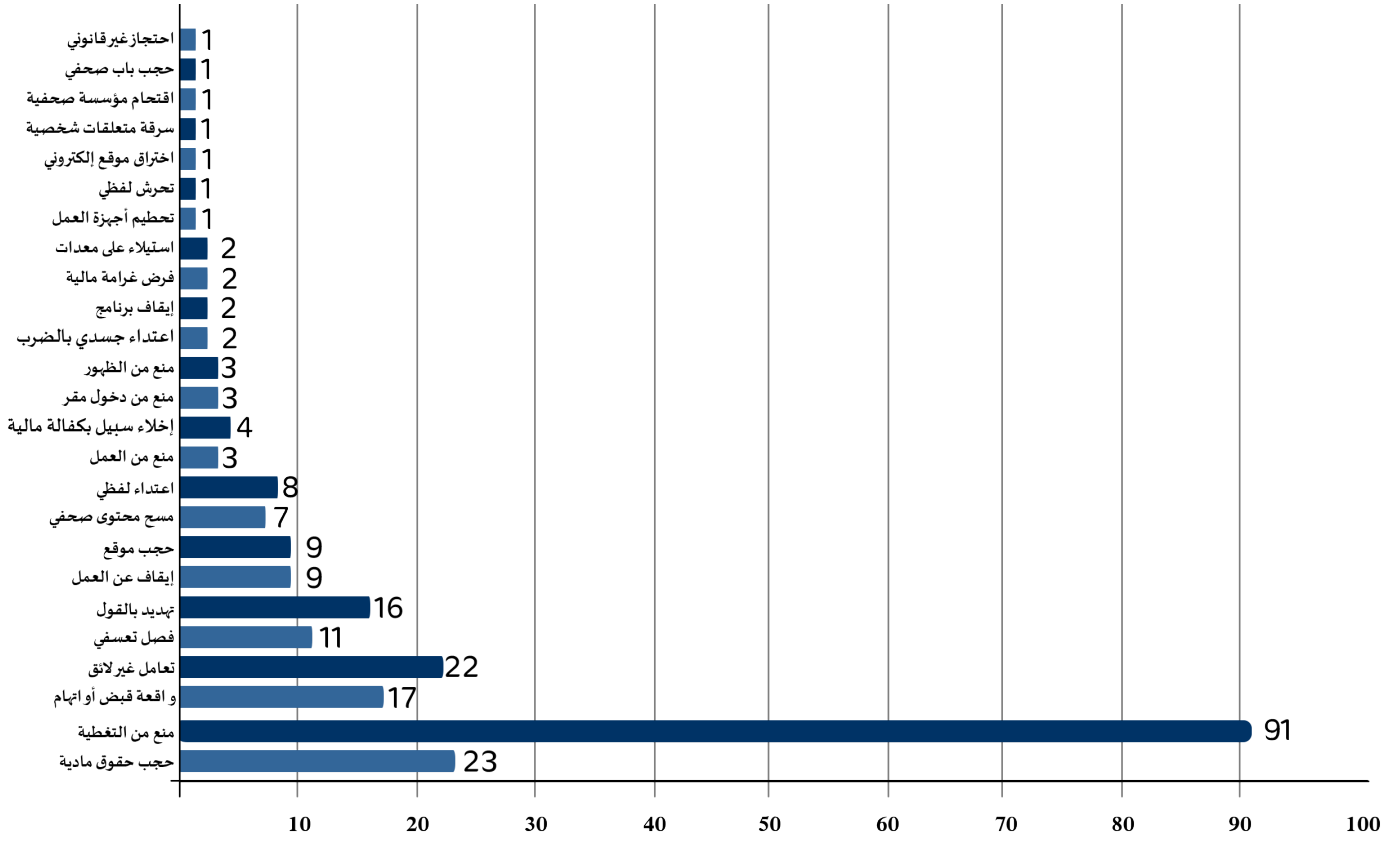

توزيع الانتهاكات وفقًا لجهة المعتدي

تصدرت وزارة الداخلية كأكثر الجهات انتهاكًا لحقوق الصحفيين والإعلاميين خلال عام 2020، بواقع مسئوليتها عن (92) حالة انتهاك بنسبة 38.3% من إجمالي الانتهاكات، تلتها في المرتبة الثانية المؤسسات الصحفية بواقع تورطها في (55) حالة انتهاك بنسبة حوالي 22.8% من إجمالي الانتهاكات، بينما جاءت في المرتبة الثالثة الجهات القضائية بواقع ارتكابها لـ(24) حالة انتهاك بنسبة حوالي 10% من إجمالي الانتهاكات، تلتها الجهات التنظيمية بـ(20) حالة انتهاك بنسبة حوالي 8.2% من إجمالي الانتهاكات، ثم المدنيين بـ(14) حالة انتهاك بنسبة حوالي 5.7% من إجمالي عدد الانتهاكات، ثم الجهات الحكومية بعدد (12) حالة انتهاك وبنسبة 5%، تبع ذلك وزارة الآثار بواقع (10) حالات انتهاك بنسبة حوالي 4.2% من إجمالي الانتهاكات، وأخيرًا جاءت جهات غير معلومة (6) حالات انتهاك بنسبة حوالي 3%، ثم الأمن المدني، ووزارة الصحة والمؤسسات الإعلامية بعدد (3، 2، 2 حالات وبنسب 1.2%، 0.8%، 0.8%) على التوالي.

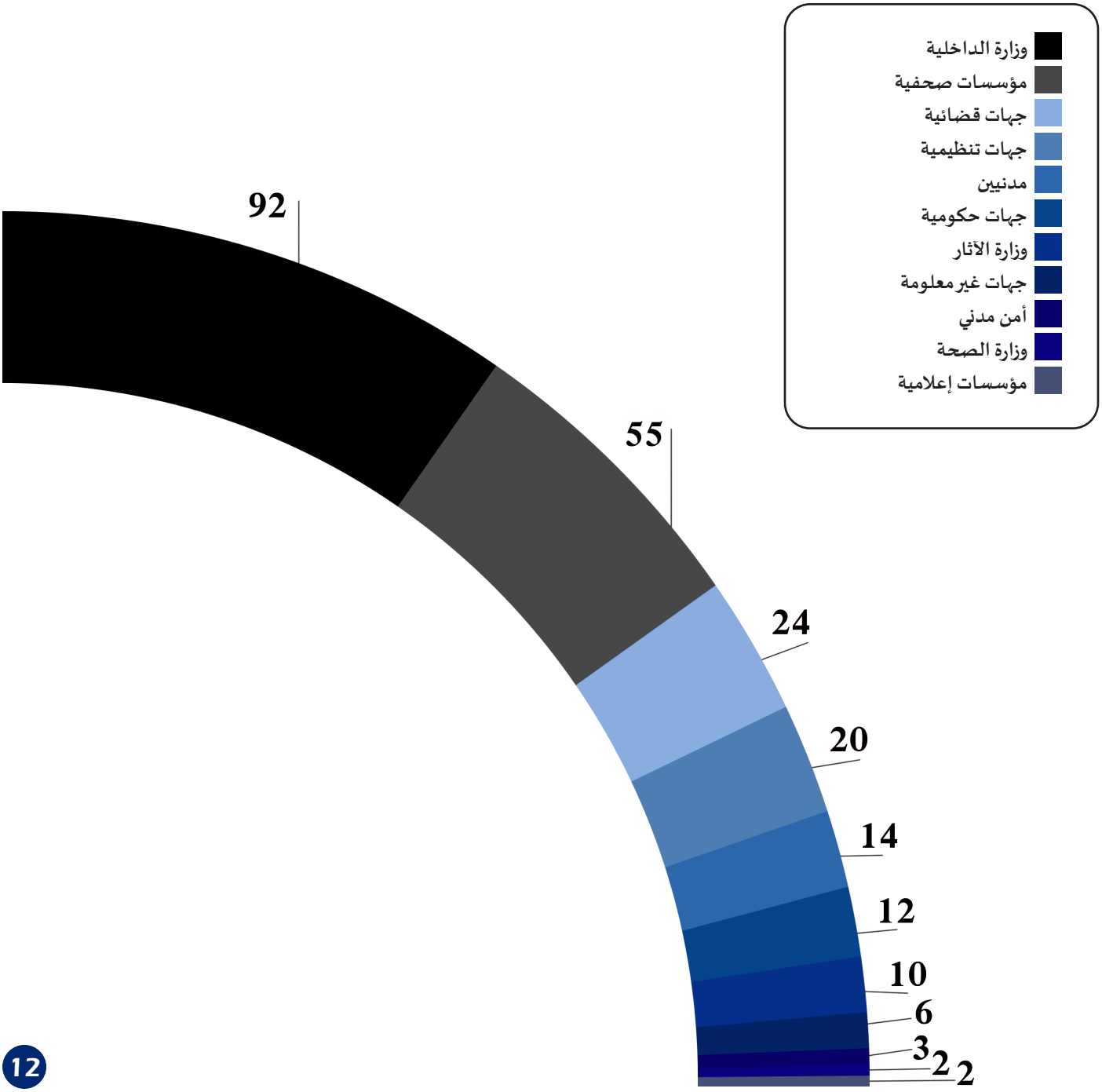

توزيع الانتهاكات وفقًا للنطاق الجغرافي

تصدرت محافظة الجيزة أكثر المحافظات التي وقع فيها أكبر عدد من الانتهاكات بواقع (123) حالة انتهاك وبنسبة حوالي 51.3% من إجمالي الانتهاكات، تلتها العاصمة محافظة القاهرة بواقع (90) حالة انتهاك وبنسبة حوالي 37.5% من إجمالي الانتهاكات، ثم محافظة الدقهلية بعدد (9) حالات وبنسبة حوالي 3.8%، ثم محافظة البحيرة والقليوبية بواقع (4) حالات لكل منهم وبنسبة حوالي 1.7% من إجمالي الانتهاكات، بينما تم رصد (3) حالات انتهاك بمحافظة الإسكندرية وبنسبة حوالي 1.2% من إجمالي الانتهاكات، وحالتي انتهاك بمحافظة الشرقية بنسبة حوالي 0.8% من إجمالي الانتهاكات، وأخيرًا حالة انتهاك واحدة بكل من (سوهاج، قنا، الأقصر، المنوفية، الإسماعيلية) وبنسبة حوالي 0.4% من إجمالي الانتهاكات لكل منهم.

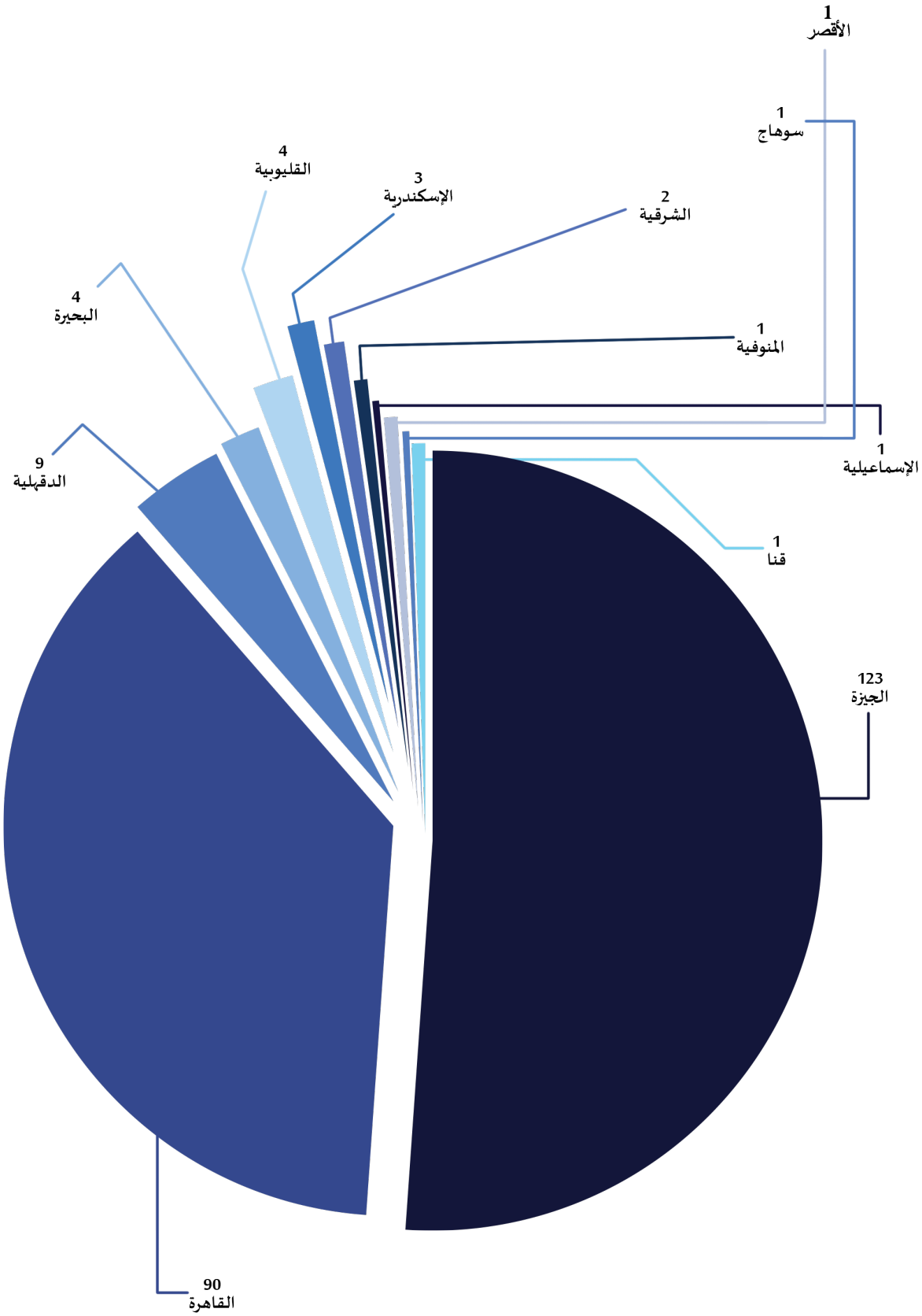

القسم الثاني

قراءة في انتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية خلال عام 2020

القسم الثاني: قراءة في انتهاكات الحريات الصحفية والإعلامية خلال عام 2020

يقدم هذا القسم قراءة للانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين والإعلاميين خلال عام 2020 (1 يناير: 31 ديسمبر 2020). ويحاول هذا القسم أن يوضح أيهما أكثر تعرضًا للانتهاكات، الصحفيين أم الإعلاميين، ثم يقدم القسم مقارنة حالة الحريات الصحفية والإعلامية خلال الأرباع السنوية المختلفة من عام 2020، وكذلك يقدم مقارنة بين الانتهاكات خلال الأعوام الثلاثة السابقة (2018، 2019، 2020). وأخيرًا يقدم تحليلًا لأبرز الانتهاكات النوعية التي وقعت خلال عام 2020.

أولًا: المقارنة بين فئتي الصحفيين والإعلاميين من حيث التعرض للانتهاكات خلال 2020

تمت المقارنة بين فئة الصحفيين والتي تمثلت في انتهاكات تقع على كل من (مصور صحفي - صحفي - مراسل صحفي، محرر صحفي - رئيس تحرير - حر - كاتب)، وفئة الإعلاميين (مذيع - مؤسسة إعلامية) وأخيرًا تم تجاهل الانتهاكات غير المحددة لأننا لم نتمكن من تحديد الفئة التي وقعت بحقها هل هي من فئة الصحفيين أم الإعلاميين.

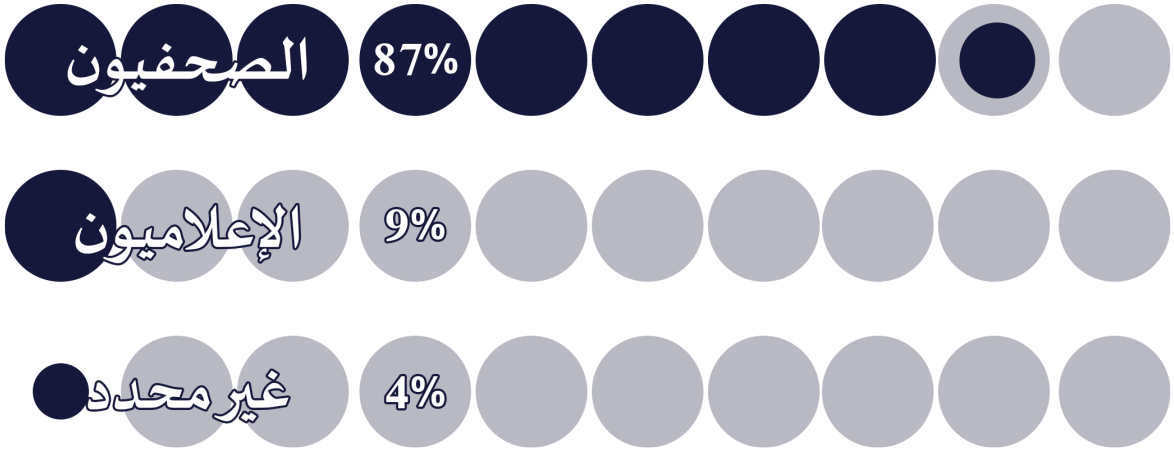

يتضح من الرسم البياني أن الصحفيين كانوا الفئة الأكثر تعرضًا للانتهاكات خلال عام 2020؛ حيث تعرضوا لـ 87% من إجمالي الانتهاكات التي وقعت في المجال الصحفي والإعلامي في مصر، في المقابل تعرض الإعلاميون لـ 9% فقط من إجمالي الانتهاكات. ويرجع ذلك إلى طبيعة عمل الصحفي واحتكاكه الدائم مع الجهات التنفيذية في سبيل تغطية الأحداث، بينما معظم الإعلاميين لا يتعرضون لذلك بسبب طبيعة عملهم التي تكون غالبًا داخل الاستوديو، وقد تمثلت الانتهاكات التي تعرض لها الإعلاميون، في منع برامجهم أو إيقاف المذيعين لحين تقنين أوضاعهم "وفقًا لتصريح المجلس الأعلى للإعلام". من ناحية أخرى، فإن عدد الإعلاميين محدود مقارنة بعدد الصحفيين؛ حيث يبلغ العدد الإجمالي لأعضاء نقابة الإعلاميين 2000 عضو في مقابل حوالي (10) آلاف عضو بنقابة الصحفيين، وهو ما يمثل 5 أضعاف المقيدين في نقابة الإعلاميين. أضف إلى ذلك عدد الصحفيين الذين يعملون في المجال الصحفي والإعلامي ولم يحصلوا بعد على عضوية النقابة.

ثانيًا: المقارنة بين أعداد الانتهاكات خلال الأرباع السنوية في عام 2020

استطاع المرصد المصري للصحافة والإعلام توثيق عدد (240) حالة انتهاك خلال عام 2020 سواء كانت حالات تم التعدي فيها على الصحفيين/ات/ الإعلاميين/ات أو المؤسسات التي يعملون بها. وقد تم تقسيم العام إلى 4 أرباع؛ يضم الربع الأول الأشهر من (يناير إلى مارس)، والربع الثاني (أبريل إلى يونيو)، والربع الثالث (يوليو إلى سبتمبر)، والربع الآخير (أكتوبر إلى ديسمبر).

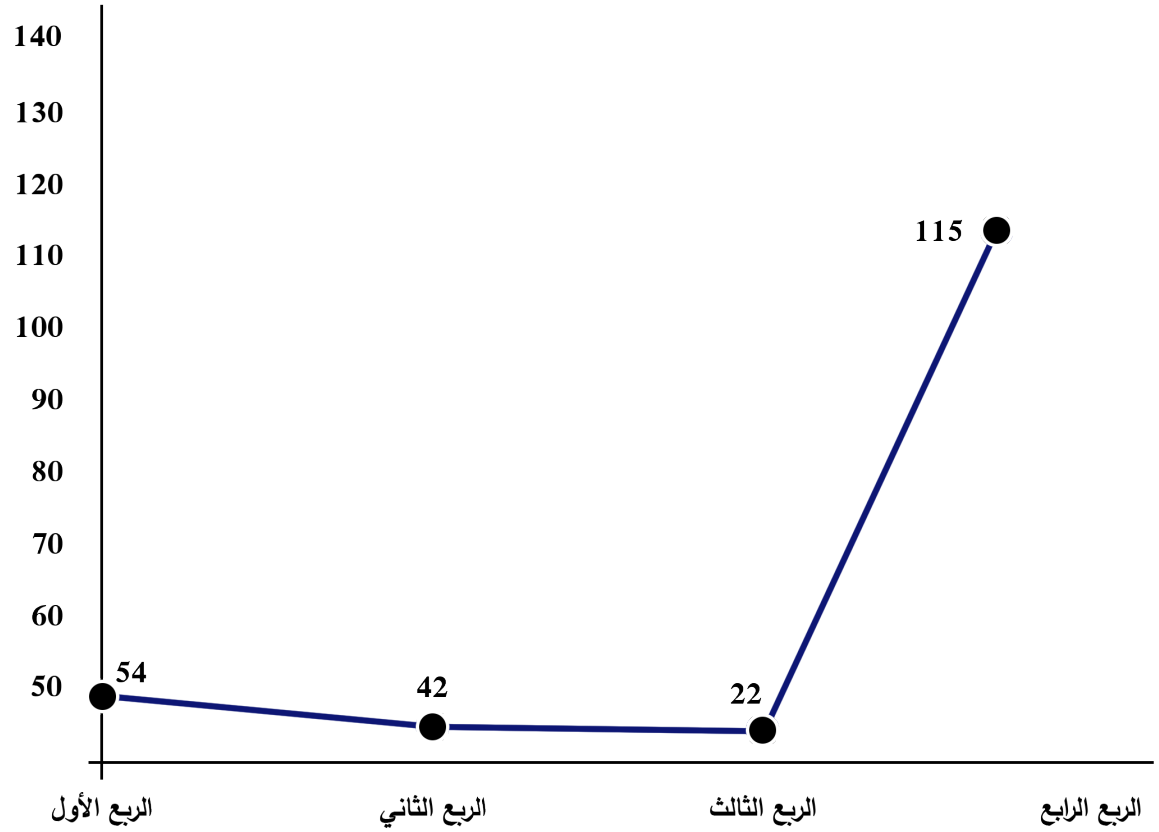

وبالمقارنة وُجِد أن الربع الأخير هو أكثر أرباع هذا العام من حيث عدد الانتهاكات؛ إذ شهد عدد (115) انتهاكًا، بنسبة حوالي 47.9% من إجمالي عدد الانتهاكات خلال العام. وترجع هذه الزيادة بصورة أساسية إلى الانتهاكات الكثيرة التي وقعت للصحفيين والإعلاميين خلال انتخابات مجلس النواب، التي أقيمت في الفترة من 24 أكتوبر 2020 إلى 8 ديسمبر 2020، وبلغ عدد الانتهاكات المسجلة في هذه الفترة (72) انتهاكًا وهي تمثل نسبة تزيد عن 63.7% من إجمالي الانتهاكات الواقعة خلال هذا الربع، و32% من إجمالي الانتهاكات المرصودة خلال عام 2020. كما كان الربع الثالث هو أقل أرباع العام من حيث الانتهاكات، ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى جائحة كورونا وما فرضته من إجراءات احترازية؛ كالعمل من المنزل (أونلاين)، وعدم تنظيم فعاليات ليتم تغطيتها من قبل الصحفيين.

ثالثًا: المقارنة بين إجمالي عدد الانتهاكات خلال السنوات (2018، 2019، 2020)

تمت المقارنة بين إجمالي عدد الانتهاكات خلال آخر 3 سنوات لمعرفة أسباب تزايد وتناقص إجمالي عدد الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والإعلاميون خلال هذه السنوات. وتم اختيار عام 2018 كنقطة مرجعية للمقارنة نظرًا لأن هذا العام قد شهد صدور قوانين تنظيم الصحافة والإعلام والمتمثلة في، القانون رقم 178 لسنة 2018 بإصدار قانون الهيئة الوطنية للإعلام، والقانون رقم 179 لسنة 2018 بإصدار قانون الهيئة الوطنية للصحافة، والقانون رقم 180 لسنة 2018 بإصدار قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى للإعلام.

وقد كان من المتوقع أن تكون عدد الانتهاكات خلال العام الحالي (2020) أقل بكثير من الأعوام السابقة وذلك بسبب توقع انشغال الحكومة المصرية بمجابهة انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وتعطل عمل الصحفيين لفترات طويلة، وعدم عمل المؤسسات الصحفية بقدراتها الكاملة خلال فترات انتشار الفيروس، ولكن على عكس هذه الرؤية الاستهلالية المسبقة، ازدادت أعداد الانتهاكات خلال العام الحالي بنسبة كبيرة. انظر شكل رقم (10).

يتضح من خلال الشكل السابق أن عام 2019 كان هو العام الأقل من حيث عدد الانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين والإعلاميين، وقد يرجع ذلك إلى القوانين التي صدرت في 2018 وأحكمت القبضة على المجال الصحفي والإعلامي، مما خلق بدوره ما أسماه بعض الصحفيين في مقابلة مع أحدهم "بالرقابة الذاتية"، حيث يقول أحد الصحفيين أننا أصبحنا نعرف ما يجب أن يقال وما لا يجب أن يقال، وما الذي يسبب لنا انتهاكات وما الذي لا يسبب لنا انتهاكات، ونحن نريد أن نحافظ على وظيفتنا حتى لا نخسرها، فأصبحنا نفعل ما يريده رئيس التحرير، وهو بالتبعية ما تريده الجهات التنفيذية المتحكمة في المشهد.

بينما كان عام 2020، هو الأكثر من حيث عدد الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيين والإعلاميون خلال الأعوام الثلاثة السابقة؛ حيث بلغ إجمالي عدد الانتهاكات في هذا العام (240) انتهاكًا. ويرجع ذلك إلى أن عام 2020 كان مليئًا بالأحداث الميدانية والسياسية الهامة التي كانت سببًا في ارتفاع عدد الانتهاكات، كان أبرزها إجراء انتخابات مجلس الشيوخ وانتخابات البرلمان. وهو ما يؤكد استمرار السلطات المصرية في انتهاك حقوق الصحفيين والإعلاميين، مثل الأعوام السابقة، وعدم رفع يدها عن المؤسسات الصحفية والإعلامية، ولم يكن انتشار "الفيروس" سببًا في وقف هذه الانتهاكات، بل في بعض الأحيان استغلت السلطات المصرية "الفيروس" في التنكيل بالصحفيين والإعلاميين والتضييق على وسائل الإعلام. ويشير ذلك إلى زيادة سوء حالة الحريات الصحفية والإعلامية في مصر.

وتعد هذه السياسات استمرارًا للمنهجية التي تتبعها السلطة في الإخفاء المتعمد للبيانات والمعلومات، والعمل بدأب على وجود رواية واحدة للأحداث، وهي رواية السلطة، عن طريق استهداف منصات الأخبار المستقلة والمعارضة والتضييق على عملها، بالتوازي مع حملات البيع والاستحواذ التي شهدها القطاع الإعلامي الخاص، واستمرار الرقابة والسيطرة على الإعلام القومي.

رابعًا: أبرز الانتهاكات النوعية خلال عام 2020

نوضح في هذا الجزء أبرز الانتهاكات النوعية التي وقعت خلال عام 2020 والتي تمثلت في: القبض على إسلام الكلحي وبسمة مصطفى، واقتحام مقر وكالة الأناضول، واستمرار سياسة حجب المواقع دون معرفة المسئول عن عملية الحجب في أغلب الأحيان، وأخيرًا نتطرق إلى الفصل التعسفي باعتباره أخطر الانتهاكات التي وقعت هذا العام في ظل انتشار جائحة كورونا.

1- القبض على إسلام الكلحي وبسمة مصطفى

ألقت السلطات المصرية، القبض على الصحفي بموقع درب الإخباري، إسلام الكلحي، أثناء تغطيته لحادث وفاة شاب بمنطقة المنيب بمحافظة الجيزة، في التاسع من سبتمبر 2020، وتم عرضه على نيابة أمن الدولة العليا التي حققت معه على ذمة القضية رقم 855 لسنة 2020 حصر أمن الدولة العليا، وقررت حبسه (15) يومًا في 10 سبتمبر 2020. كما قامت السلطات المصرية بالقبض على الصحفية بسمة مصطفى، في الرابع من أكتوبر 2020، في محافظة الأقصر أثناء قيامها بممارسة عملها الميداني بتغطية وفاة أحد الشبان بالمحافظة على يد أحد ضباط الشرطة، وقررت نيابة أمن الدولة العليا حبسها (15) يومًا على ذمة القضية رقم 959 لسنة 2020، ووجهت لها اتهامات الانضمام لجماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك قبل قيام النائب العام بإصدار قرار بإخلاء سبيلها في نفس اليوم.

ويعد القبض على "الكلحي" و"بسمة" استمرارًا لسياسات الحكومة المصرية في الترصد بالصحفيين أثناء تغطيتهم الأحداث الميدانية الحساسة، وتعزيزًا لتعتيم المعلومات والإخفاء المتعمد للبيانات في القضايا المتورط بها أحد أفراد السلطة التنفيذية، ففي حالتي القبض كان المتهمون عناصر من ضباط الشرطة المنتمون إلى الجهات التنفيذية. وتعد هاتان الحالتان من أكثر الحالات السياسية التي شهدت زخمًا وحركة في الشارع المصري، ونتج عنها عدد من الاحتجاجات والتظاهرات المحدودة.

2- اقتحام مقروكالة الأناضول

شهدت بداية عام 2020، أحد أبرز الانتهاكات النوعية خلال العام، بحق أحد المؤسسات الإعلامية الأجنبية، حيث قامت قوات الأمن المصرية باقتحام مقر وكالة الأناضول التركية، والقبض على (4) عاملين بالقناة (3)مصريين وصحفي تركي- وقد حُقق مع صحفيين منهم (حسين القباني، وحسين عباس) بنيابة أمن الدولة العليا، على ذمة القضية رقم 277 لسنة 2020، واتهمتهما بجرائم تمويل الإرهاب، وتعمد نشر أخبار كاذبة واستخدام حساب خاص على أحد مواقع التواصل لبث ونشر هذه الأخبار، وقررت إخلاء سبيلهما بكفالة (10) آلاف جنية[1]، وذلك في 15 من يناير 2020.

وكانت الخارجية والرئاسة التركية قد أدانتا عملية الاقتحام وطالبتا بسرعة الإفراج عن المقبوض عليهم، ومن جانبها قامت الهيئة العامة للاستعلامات بالرد على الجانب التركي، واتهمت الأحاديث التركية بالمغالطات والأكاذيب، وكشفت عن عدم وجود قانوني للوكالة التركية في مصر منذ عام 2013، نظرًا لما ارتكبه العاملون في الأناضول بالقاهرة من تجاوزات لحدود الاعتماد الممنوح لهم في أعقاب ثورة 30 يونيو، فقد قامت السلطات المعنية بإغلاق المكتب في 29 أغسطس 2013 ومنذ ذلك التاريخ لم يعد لوكالة الأناضول التركية الرسمية أي وجود قانوني في مصر، حيث تم رفض كل المحاولات التي قامت بها سفارة تركيا في مصر لاعتماد مراسلين للوكالة، وهذا الرفض هو ممارسة لحق كامل مكفول لكل دولة على أراضيها"[2] وذلك حسبما ذكر بيان الهيئة العامة للاستعلامات.

1- برنامج المساعدة والدعم القانوني، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام

2- بيان صحفي، هيئة الاستعلامات: لا وجود قانونيًا لوكالة الأناضول في مصر، الهيئة العامة للاستعلامات، 16 يناير 2020، متاح على الرابط

يعد اقتحام المؤسسات الصحفية أحد أبرز الانتهاكات النوعية وأقساها بحق وسائل الإعلام، بسبب ما ينتج عنه من فقدان الصحفيين لشعور الأمان الشخصي والوظيفي، وبسبب ما يصاحب هذا الاقتحام من انتهاكات مهنية وشخصية، بداية من احتجاز الصحفيين بشكل غير قانوني، والتحقيق معهم، مرورًا بتفتيش هواتفهم الشخصية، ومصادرة الأجهزة، نهاية بإلقاء القبض على بعض الصحفيين، وضمهم إلى قضايا الإرهاب، والزج بهم في السجن.

وعلى الرغم من أن الوكالة "التركية" هي المؤسسة الوحيدة التي جرى اقتحامها خلال عام 2020، إلا أنها تعد معبرًا عن استمرار السلطة التنفيذية في استخدام "أقصى" الإجراءات التعسفية للتضييق على المؤسسات الصحفية والإعلامية خصوصًا وسائل الإعلام المستقلة أو المعارضة لسياسات الحكومة المصرية،[3] غير مراعية لمواد الدستور المصري التي تضمن استقلال المؤسسات الصحفية ووسائل الإعلام، وتصون الحياة الخاصة للمواطنين، وتمنع مراقبة محادثاتهم الهاتفية ومراسلاتهم، ووسائل اتصالاتهم، أو مصادرتها بغير أمر قضائي مسبب، ولمدة محددة[4].

3- حجب المو اقع الإلكترونية: عقوبة مستمرة خلال عام 2020

استمرت السلطات المصرية -للعام الرابع على التوالي- في استخدام سياسة حجب المواقع الإلكترونية بشكل ممنهج ومنظم للتضييق على مساحات حرية الرأي والتعبير، وإخفاء البيانات والمعلومات عن الجمهور، وغلق المنابر الإعلامية المستقلة أو المعارضة التي تمثل تيارات لا تستسيغ الجهات التنفيذية خطابها أو تقوم بتهديد مصالحها.

بدأت السلطات المصرية حجب المواقع الإلكترونية في عام 2011 بحجب موقعي التواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر عقب الدعوة للتظاهر في ميدان التحرير يوم 25 يناير 2011، ولم يكن حجب مواقع الويب آنذاك ممارسة معتادة من السلطات، ولكن الحدث الأبرز ذاك العام كان قطع خدمات الإنترنت والاتصالات عن كافة أنحاء مصر في يوم 28 يناير، ثم حجب موقع يوتيوب بحكم قضائي في عام 2013، ومع منتصف العام 2017 بدأت السلطات المصرية باستخدام سياسة الحجب بشكل واسع وممنهج لمطاردة وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، وغيرها من المواقع المعارضة لسياسات الدولة[5].

في 24 مايو 2017، بدأت جهات حكومية مصرية غير معلومة بحجب المواقع الإلكترونية بشكل واسع، عندما حجبت (21) موقعًا يقدم محتوى صحفي وإخباري، وفي اليوم التالي الموافق 25 مايو 2017، نشر الموقع الإلكتروني لصحيفة المصري اليوم تقريرًا حصلت عليه من "جهة سيادية" يبرر أسباب الحجب، ويرصد تجارب الدول الأجنبية والعربية في حجب المواقع الإلكترونية، واحتوى التقرير على عدد من المبررات التي صاغتها "الجهة السيادية" لتوضيح حق الدولة والسلطات في حجب المواقع التي "تدعم الإرهاب والتطرف"، وذلك لفرض سيادتها، وحماية أمنها القومي. وأشارت بعض الآراء إلى تورط جهات حكومية في اتخاذ قرارات الحجب وتنفيذه، بيد أنه لم تعلن أي جهة حكومية أو غير حكومية مسئوليتها عن هذا الحجب.

وحتى كتابة هذه السطور؛ رصدت المنظمات الحقوقية حجب ما يزيد عن (600) موقع منذ مايو 2017، وقد شملت المواقع المحجوبة (116) موقعًا صحفيًّا وإعلاميًّا، و(349) موقعًا يُقدِّم خدمات تجاوز حجب المواقع و(15) موقعًا يتناول قضايا حقوق الإنسان و(11) موقعًا ثقافيًّا و(17) موقعًا يُقدِّم أدوات للتواصل والدردشة و(27) موقعًا للمعارضة السياسية و(8) مدونات ومواقع استضافة مدونات، و(12) موقعًا لمشاركة الوسائط المتعددة، بالإضافة إلى عدد آخر من المواقع المتنوعة[6].

3- سبق أن قامت قوات الأمن المصري باقتحام موقع مدى مصر الإخباري في 24 نوفمبر 2019
4- المواد 57، 72 من الدستور المصري الصادر عام 2014
5- أحداث الرقابة على الإنترنت في مصر [خط زمني]، مجتمع التقنية والقانون "مسار"، 14 ديسمبر 2020، متاح على الرابط
6- منظمات حقوقية تطالب السلطات المصرية بالتوقف عن ممارسة الرقابة على الإنترنت وحجب مواقع الويب، مجتمع التقنية والقانون "مسار"، 4 نوفمبر 2020، متاح على الرابط

أ- الحجب في عام 2020

خلال عام 2020 تعرضت عدة مواقع إلكترونية إخبارية - تم رصد عدد (9) مواقع، غير أنه قد تكون هناك مواقع أخرى تم حجبها ولم يمكننا الوصول إليها- إلى الحجب لمدد متفاوتة، وكان المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام مسئولًا عن حجب (5) مواقع منها، بينما تورطت جهات غير معلومة بحجب (4) مواقع صحفية أخرى، بالإضافة إلى حجب باب صحفي لمؤسسة المصري اليوم لمدة (3) أشهر على خلفية "أزمة نيوتن" التي تلقت على إثرها عددًا من العقوبات بواسطة "الأعلى للإعلام".

قام المجلس الأعلى للإعلام، في شهري مارس وأبريل 2020، بحجب مواقع (الجمهورية اليوم - عدن اليوم - الشورى) لمدة (6) أشهر بسبب نشرهم أخبار متعلقة بفيروس كورونا، وصفها المجلس بـ"الكاذبة"، كما تم حجب موقع وتطبيق (أوبرا نيوز) في مايو 2020 لمدة (3) أشهر لذات السبب. وقامت جهات غير معلومة في شهري أبريل ومايو 2020، بحجب كلًا من (موقع درب الإخباري - موقع ديلي موشن - موقع كورة أون - موقع مصر 360 الإخباري) ، وجميع هذه المواقع لم يصدر بحجبها أي قرار رسمي، ولم تعلن أي جهة مسئوليتها عن الحجب، في حين لم يستطع المستخدمون في مصر الولوج إلى هذه المواقع.

ب- من المسئول عن عملية الحجب

قامت الجهات "المحجوبة" باتخاذ الخطوات الرسمية والإجراءات القانونية لكشف من المسئول عن عملية الحجب، وقامت هذه الجهات بمخاطبة الجهات المعنية، مثل وزارة الاتصالات، والمجلس الأعلى للإعلام، وشركة المصرية للاتصالات، للاستعلام عن أسباب الحجب، دون أي نتيجة.

وفي غالبية الحالات؛ فإن معظم المواقع المحجوبة، لم يتم تبليغها بأية مخالفات أو انتهاكات كانت سببًا في إغلاقها، بل إن معظم هذه المواقع لم تستطع معرفة المسئول عن عملية الحجب، ولم تعلن أي من الجهات أو السلطات المعنية مسئوليتها عن ذلك، واستمر أمر حجب المواقع الإلكترونية شبحًا يهدد معظم العاملين في الصحافة والإعلام ويهدد مؤسساتهم دون سابق إنذار، في إطار من العشوائية وانتهاك الدستور.

ووفقًا للقانون المصري، هناك أكثر من جهة منوطة بحجب المواقع الإلكترونية، ولا يمكننا تحديد أي من الجهات هي المسؤولة عن ظاهرة الحجب دون الاستناد إلى قرار رسمي أو مكتوب من تلك الجهات، وهناك (5) جهات يمنحها القانون صلاحيات حجب المواقع الإلكترونية وهي:

• المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام: منح قانون تنظيم الصحافة والإعلام رقم 180 لسنة 2018 وفقًا للمواد (3، 6، 19) الحق "للمجلس" في حجب المواقع الإلكترونية. وقد صاغت تلك المواد عددًا من المبررات القانونية التي يحق للمجلس استخدامها في تنفيذ قرارات الحجب في الأحوال العادية من خلال مصطلحات مطاطة وغير محددة مثل نشر أخبار كاذبة أو الدعوة إلى مخالفة القانون أو العنصرية أو التعصب، أو المواد التي تحمل تمييزًا بين المواطنين، أو تتضمن طعنًا في أعراض الأفراد أو سبًا وقذفًا لهم، أو امتهانًا للأديان السماوية والعقائد الدينية، أو تلك المواقع التي لا تمتلك ترخيصًا ساريًا للعمل.

• جهات التحقيق وجهات التحري والضبط: وذلك وفقًا للمادة (7) من قانون جرائم تقنية المعلومات، رقم 175 لسنة 2018، وقد وضعت هذه المادة عددًا من الأسباب التي يحق لتلك الجهات الاستناد إليها في تنفيذ قرارات الحجب، وهي امتلاك أدلة على قيام الموقع بوضع أي عبارات أو صور أو مواد دعائية تعتبر مخالفة للقانون، أو تشكل تهديدًا للأمن القومي.

• النيابة العامة، سلطة التحقيق: وذلك وفقًا للمواد (49) من قانون مكافحة الإرهاب، القانون رقم 94 لسنة 2015، منح القانون هذه الجهات الحق في حجب المواقع التي تُستخدم في الترويج للأفكار الإرهابية، أو تهدف إلى تضليل السلطات الأمنية، أو التأثير على سير العدالة في شأن أي جريمة إرهابية.

• السلطات المختصة: وذلك وفقًا للمادة (67) من قانون تنظيم الاتصالات رقم 10 لسنة 2003؛ منح هذا القانون السلطات المختصة في الدولة أن تخضع لإدارتها جميع خدمات وشبكات اتصالات أي مشغل أو مقدم خدمة، وذلك في الحالات المتعلقة بـ "الأمن القومي".

• رئيس الجمهورية: طبقًا للمادة رقم (3) من قانون الطوارئ رقم 162 لسنة 1958؛ حيث يحق له متى أُعلنت حالة الطوارئ، أن يتخذ أمرًا بمراقبة الوسائل أيًا كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والرسوم وكافة وسائل الدعاية والتعبير والإعلان، كما يحق له ضبطها ومصادرتها وتعطيلها وإغلاق أماكن عملها.

وقد قامت عدد من الجهات برفع قضايا تختص بحجب المواقع منها على سبيل المثال، "مدى مصر" في القضية المرفوعة رقم 51294 لسنة 71 ق، ومؤسسة حرية الفكر والتعبير في القضية المرفوعة رقم 52474 لسنة 71 ق، وقناة الشرق الفضائية في القضية المرفوعة رقم 50624 لسنة 71 ق، حيث طالبت تلك الجهات الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات ووزارة الاتصالات بوقف تنفيذ القرار السلبي بامتناع جهة الإدارة عن الإجابة بصورة رسمية من قرار حجب عدد من المواقع في حالة صدور قرار بالحجب، مع إلزام جهة الإدارة بتوضيح الأسباب الإدارية والفنية التي أدت إلى حجب هذه المواقع[7].

وإجمالًا؛ يعد حجب المواقع الإلكترونية إجراءً مخالفًا للمواد (57، 65، 71) من الدستور المصري، وانتهاكًا للمادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي صدقت عليه مصر عام 1967، وكذلك يعتبر انتهاكًا للمادة (19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويعتبر انتهاكًا للحق في المعرفة وتداول المعلومات، والحريات الإعلامية، وأحد السياسات الممنهجة التي تلجأ إليها الحكومة المصرية كوسيلة للإخفاء المتعمد للبيانات، وعرقلة الانتفاع بالإنترنت، وحد قدرة المؤسسات الصحفية المستقلة والمعارضة على تقديم تغطية صحفية تصل إلى جميع المتابعين بكافة اتجاهاتهم وميولهم السياسية، وتأتي هذه القرارات ضمن صورة كاملة تم رسمها لخنق المجال العام، بالتوازي مع إصدار عدد من التشريعات تهدف إلى فرض السيطرة على ما يبث بواسطة وسائل الإعلام المختلفة.

ج- الآثار المترتبة على حجب المو اقع الصحفية

يعتبر حجب المواقع عامة والصحفية خاصةً أحد أبرز الانتهاكات النوعية التي قد تتسبب في إنهاء عمل مواقع صحفية كاملة، لأن هذا الانتهاك يحمل في طياته انتهاكات أخرى، ويتسبب في إشكاليات اقتصادية ومالية تتفاقم مع مرور الوقت، ويزيد من تشريد الصحفيين الذين تُغلق مؤسساتهم، وحين يكون الحجب جزئيًا، قد يتعرض بعض الصحفيين الذي يعملون في القسم المحجوب للفصل للتعسفي. كما يتسبب حجب المواقع الصحفية في قطع جسور التواصل بين الجمهور ووسائل الإعلام، ويؤدي إلى أزمات في المحتوى الصحفي على مستوى الكم والكيف، ويعزز من وجود رواية واحدة للأحداث تكون الجهات التنفيذية مسئولة عن إلقائها، بالمخالفة مع المبادئ التي تضمن حيادية ونزاهة وسائل الإعلام.

وخلال الفترة الأخيرة عانت المؤسسات الصحفية المحجوب مواقعها عددًا من الأزمات الاقتصادية على مستوى قلة مداخلها الاقتصادية بسبب ابتعاد المعلنين عن نشر إعلاناتهم على مواقع هذه المؤسسات، بالتوازي مع قلة الزيارات والوصول للمواقع بسبب المعاناة التي يتكبدها الجمهور للوصول إلى الروابط المحجوبة، وهو ما اضطر إلى إغلاق عدد من المؤسسات أبوابها أو إعلان نيتها للإغلاق أبرزها (كورابيا - مدد - مؤسسة التحرير).

7- مؤسسة حرية الفكر والتعبير

كما عانت المؤسسات الصحفية والإعلامية من الترصد وإلقاء اتهامات كونهم داعمين للإرهاب في مواجهة مؤسسات الدولة، وهو ما أدى إلى خلق حالة من الشك في مصداقية هذه القنوات بين المواطنين، وظهور حالة من الخوف من التواصل مع هذه القنوات، مما جعل وسائل الإعلام تعاني من صعوبات في التواصل مع المصادر الصحفية والمسئولين الإداريين بالدولة.

وانعكست آثار الحجب على العاملين المشتغلين بالصحافة، فبعض المؤسسات الصحفية اضطرت إلى الإغلاق أو تقليل العمالة أو تخفيض رواتب الصحفيين العاملين، وهو ما أثر بالسلب على الظروف المعيشية والاجتماعية للصحفيين/ات، وانضمام الكثير منهم إلى صفوف العاطلين عن العمل. ويواجه الصحفيون الذين تأثر وضعهم المهني بسياسة الحجب صعوبات كثيرة على المستوى المهني، خصوصًا مع قلة فرص العمل وانحسارها، كما سيواجه الصحفيون المتدربون الذين توقف عملهم الصحفي، أزمات متشابكة أبرزها مواجهة أزمة القيد في نقابة الصحفيين، وعدم قدرتهم على القيد في جداول النقابة، وهو ما يؤدي إلى ابتعادهم عن الامتيازات الوظيفية والمهنية التي يحصل عليها عضو النقابة.

4- الفصل التعسفي للصحفيين في ظل كورونا: انتهاكات بالجملة

بدأ الصحفيون عام 2020 برحلة من المعاناة كان بطلها فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19"، الذي تم تصنيفه كـ "جائحة عالمية" في مارس 2020، وتسبب في إصابة ملايين من البشر عبر العالم، ما استدعى قيام الحكومات باتخاذ إجراءات "تقييدية" في محاولة لحصار الفيروس وتقليل عدد الإصابات والوفيات الناتجة عنه.

> في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد، أصبح الفصل التعسفي وحجب الحقوق المادية، من الانتهاكات القاسية، وذلك بسبب انعكاسها على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين، فقرار فصل الصحفي من مؤسسته أو قطع راتبه سيؤدي إلى فقدان مصدر دخله وقلة الموارد المالية التي بالكاد تكفي سد الاحتياجات الأساسية.

هذه الإجراءات التقييدية تم تخفيفها لاحقًا خلال الربع الثالث من عام 2020، وذلك بعد انخفاض معدل الإصابات طبقًا للأرقام الحكومية، وهو ما ترتب عليه قيام عدد من المؤسسات الصحفية والإعلامية باتخاذ قرار عودة الصحفيين والإعلاميين للعمل بشكل كامل، كلٍ على حسب وظيفته ومهام عمله المكلف بها، مع الأخذ بجميع الإجراءات الاحترازية اللازمة لمنع انتشار الفيروس المستجد، ولكن في نهاية العام 2020، فوجئ العالم بالذروة الثانية لفيروس كورونا، مما أجبر الحكومات لإعادة فرض إجراءات حاسمة لمكافحة انتشار الفيروس.

ومن ثم قضى الصحفيون عام 2020، ما بين العمل من المكاتب والمقار الصحفية، والعمل من المنزل (أون لاين)، مع الالتزام بدورهم في تغطية الأخبار الميدانية والأحداث التي جرت خلال عام 2020، في ظل ظروف اقتصادية صعبة كان انتشار "الفيروس" سببًا فيها.

وفي ظل هذه الأجواء المرتبكة، والظروف غير المعتادة، استمرت جهات متنوعة في انتهاك حقوق الصحفيين والإعلاميين، من ضمنها عدد من المؤسسات الصحفية والإعلامية، التي فصلت صحفيين تعسفيًا عن العمل، وقامت بتأخير رواتب صحفيين آخرين، ومنعها لمدة تتجاوز (6) أشهر.

لم تكن هذه الإجراءات غريبة على المؤسسات الصحفية والإعلامية، فالفصل التعسفي وخفض رواتب الصحفيين ومنعها، أصبح الملجأ الذي تهتدي إليه المؤسسات الصحفية والإعلامية للتخلص من أعبائها الاقتصادية وأزماتها المالية، وفي أحيان أخرى لإبعاد الصحفيين الذين يتعدون "الخطوط الحمراء"[8].

8- ورقة قانونية بعنوان: الفصل التعسفي .. هيمنة للمؤسسات وتشريد للصحفيين، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، 14 مارس 2019، آخر زيارة بتاريخ 7 فبراير 2020، متاح على الرابط

وخلال العام 2020؛ أصبح الفصل التعسفي وحجب الحقوق المادية من الانتهاكات "القاسية"، وذلك بسبب انعكاسها على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين، فقرار فصل الصحفي من مؤسسته أو قطع راتبه سيؤدي إلى فقدان الصحفي مصدر دخله وقلة الموارد المالية التي بالكاد تكفي سد الاحتياجات الأساسية، وسيترك الصحفي وحيدًا يواجه مصيرًا مجهولًا قد يؤدي إلى تحميله همومًا كبيرة وديون أكبر متعلقة بقدرته على دفع تكاليف العلاج الباهظة، خصوصًا حال إصابته بفيروس كورونا، بالتوازي مع مرور العالم بأزمة اقتصادية حادة، أدت إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل، وانحسار فرص العمل[9].

وقد رصدت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام خلال عام 2020، عدد (11) حالة فصل تعسفي فردية، بالإضافة إلى ثلاث حالات جماعية تم فيها فصل عدد (80) صحفيًا من قناة الغد، وعدد (40) صحفيًا من جريدة المصري اليوم، وعدد (21) صحفيًا من جريدة الميدان. كما وثقت المؤسسة عدد (23) حالة تعرض فيها الصحفيون إلى حجب حقوقهم المادية سواء بتخفيض الرواتب أو منعها، وقد كانت هذه القرارات انعكاسًا للأزمة الاقتصادية التي تمر بها المؤسسات الصحفية والإعلامية، مع الأخذ بعين الاعتبار احتمالية "تذرع" المؤسسات الصحفية بـ"الأزمة"، خصوصًا مع عدم اتباع المؤسسات الصحفية والإعلامية سياسة الإفصاح عن مصادرها التمويلية وأرباحها، وميزانيتها بشكل دوري.

أ- حالات الفصل الجماعي للصحفيين والإعلاميين

خلال عام 2020، استخدمت عدد من المؤسسات الصحفية والإعلامية الفصل التعسفي كسياسة ممنهجة للتخلص من صحفيين يعملون بها، وقامت بحالات فصل جماعية لعدد كبير من الصحفيين والإعلاميين بداخلها. وهذه المؤسسات هي:

قناة الغد: مع نهاية شهر فبراير 2020، اتخذت إدارة قناة الغد، قرارًا بإلزام عدد من العاملين فيها بالعمل من المنزل، وذلك على خلفية انتشار فيروس كورونا المستجد، وبعد أسبوعين من العمل بالمنزل فوجئ مجموعة من العاملين بالمؤسسة، يبلغ عددهم ما يقارب (80) شخصًا، ببريد إلكتروني رسمي من مدير الموارد البشرية بالمؤسسة، يخبرهم فيه بأن الإدارة اتخذت قرارًا بالاستغناء عنهم، نظرًا لمرورها بأزمة مالية، وأنها لن تستطيع الوفاء بالتزاماتها تجاههم.

بعد تواصل عدد من الصحفيين مع النقابة، وتوسطها لحل الأزمة، اضطرت القناة إلى دفع تسوية المستحقات المالية للصحفيين المفصولين في نهاية شهر مارس 2020، وقامت إدارة القناة بإعادة عدد من المفصولين إلى العمل مرة أخرى في نهاية شهر يونيو 2020، بعد تحسن أحوالها المالية.

المصري اليوم: مع نهاية شهر نوفمبر 2020، أخطرت إدارة الجريدة عددًا من الصحفيين بلغ نحو (40) من الصحفيين والفنيين والإداريين، بالتوجه لإدارة الموارد البشرية لتسوية أوضاعهم بالمؤسسة وتقديم الاستقالة من المؤسسة، مع حصولهم على مستحقاتهم البالغة شهرين عن كل سنة على (10) أشهر في هيئة شيكات قابلة للصرف.

احتج عدد من الصحفيين على هذا القرار، وقدموا عددًا من الشكاوى إلى نقابة الصحفيين، التي تدخلت لتسوية الأزمة، وتم الاتفاق على تسوية مالية للصحفيين المُعينين بواقع شهرين عن كل سنة، بالإضافة إلي شهرين إخطار، على أن يتم صرف المبلغ المستحق بشيكات آجلة تُصرف تدريجيًا خلال (6) أشهر، وصرف ربع مبلغ التسوية المستحق مقدمًا للصحفيين الذين تقل مستحقاتهم عن (70) ألف جنيه والباقي يصرف بشيكات آجلة خلال 6 أشهر، أما عن غير المعينين بالجريدة، فينص الاتفاق على صرف شهر عن كل سنة وشهرين إخطار، مع صرف رواتب شهري نوفمبر وديسمبر، مع ضمان الحفاظ على حقوق الصحفيين كاملة سواء كانت مالية أو نقابية، وتمتعهم بخدمات التأمين الصحي والاجتماعي، لحين صرف جميع مستحقاتهم.

9- تقرير تأثير جائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال دار الخدمات النقابية والعمالية 14 أكتوبر 2020 متاح على الرابط

*- قام الباحثون بتجميع هذه البيانات بناء على التواصل مع عدد من الصحفيين المفصولين تعسفيًا، والتواصل مع بعض المسؤولين في نقابة الصحفيين للوقوف على تطورات الوضع في هذه المؤسسات

الميدان: فوجئت إحدى الصحفيات بجريدة الميدان بفصلها تعسفيًا هي و(20) من العاملين بالمؤسسة، وذلك أثناء استخراجها برنت تأميني من التأمينات الاجتماعية، في أكتوبر من العام 2020. وعلى إثر ذلك تقدم عددًا منهم بـ (3) شكاوى لنقابة الصحفيين، واحدة موجهة للنقيب ضياء رشوان، وأخرى لرئيس لجنة القيد ووكيل النقابة، خالد ميري، والثالثة لسكرتير النقابة، محمد شبانة، كما قدم الصحفيون مذكرة تضامنية موقعًا عليها من عدد من الصحفيين النقابيين تطالب النقابة بحل الأزمة.

وحتى كتابة هذه السطور؛ لم يصدر عن النقابة أي قرار بشأن الصحفيين المفصولين، رغم تواصلهم الدائم مع أعضاء مجلس النقابة، محمود كامل، وعمرو بدر، وهشام يونس.

وخلال متابعة "المرصد" لهذه الأزمة؛ فوجئ الصحفيون المفصولون بعودتهم للعمل مرة أخرى عن طريق هيئة التأمينات الاجتماعية في شهر فبراير من العام الحالي 2021.

ب- حالات الفصل التعسفي الفردية وحجب الحقوق المادية

استطاعت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام توثيق عدد (34) حالة انتهاك فيما يتعلق بحالات الفصل التعسفي وحجب الحقوق المادية؛ منها (11) حالة للفصل التعسفي، و(23) حالة لحجب الحقوق المادية، وقد تم توثيق جميع هذه الحالات توثيقًا مباشرًا. وقد جاءت انتهاكات الفصل التعسفي وحجب الحقوق المادية بعدد (19) انتهاكًا للذكور بنسبة 55.9% من إجمالي الانتهاكات، في مقابل (12) انتهاكًا للإناث بنسبة 35.3%، وأخيرًا (3) انتهاكات جماعية بنسبة 8.8% من إجمالي الانتهاكات.

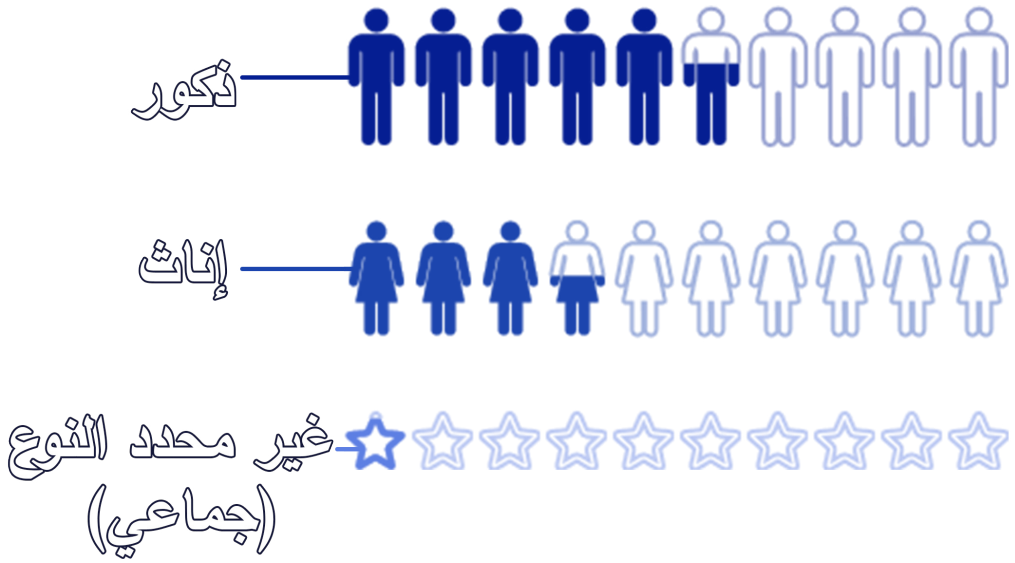

وكان الصحفيون في الصحف الخاصة هم أصحاب النصيب الأكبر من انتهاكي الفصل التعسفي وحجب الحقوق المادية؛ حيث تعرضوا إلى عدد (22) حالة انتهاك بنسبة 64.6% من إجمالي الانتهاكات، بينما تعرض الصحفيين في المواقع الإلكترونية إلى عدد (7) انتهاكات بنسبة 20.8%، في مقابل ذلك تعرض عدد (3) صحفيين 8.8% من العاملين بالصحف القومية لانتهاكات حجب الحقوق المادية أو الفصل التعسفي، وأخيرًا كان الإعلاميون في القنوات التليفزيونية أصحاب حالتي انتهاك، بنسبة 5.8%.

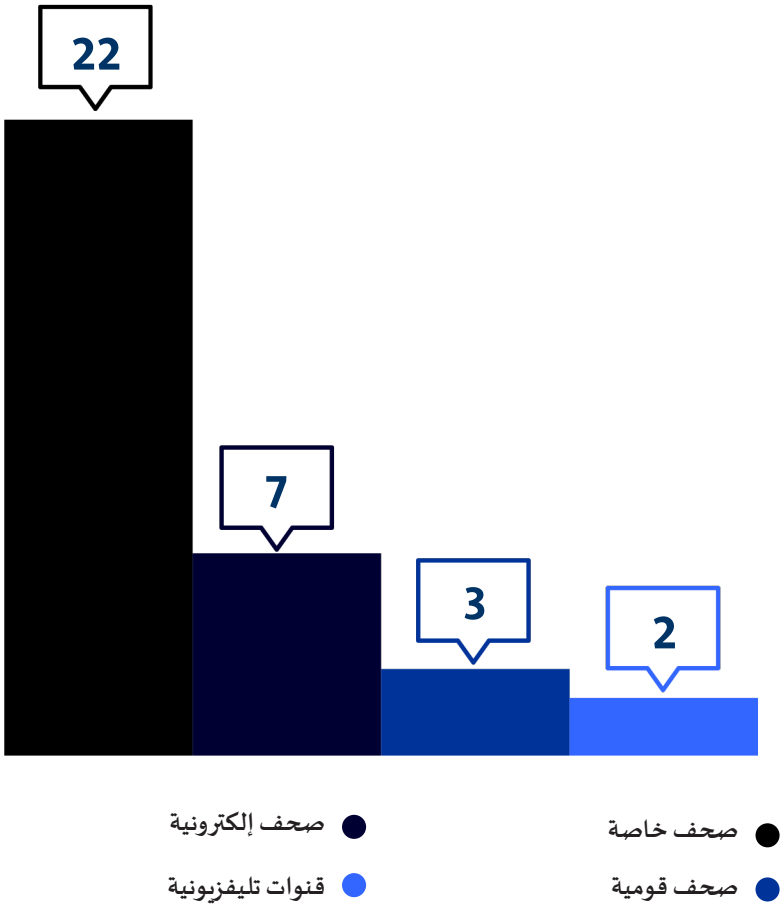

وكما وضحنا، أن المؤسسات الصحفية والإعلامية اتبعت سياسة الفصل التعسفي الجماعي للعاملين فيها من ناحية، ومن ناحية أخرى سياسة الفصل التعسفي الفردي لبعض الأفراد العاملين فيها، وذلك لتخفيف أعبائها الاقتصادية، واستغلت أزمة كورونا في التذرع بهذا الأمر. ومن ثم أصبح الفصل التعسفي وحجب الحقوق المادية سياسة تلجأ إليها المؤسسات الصحفية والإعلامية للفك من التزاماتها تجاه العاملين بها.

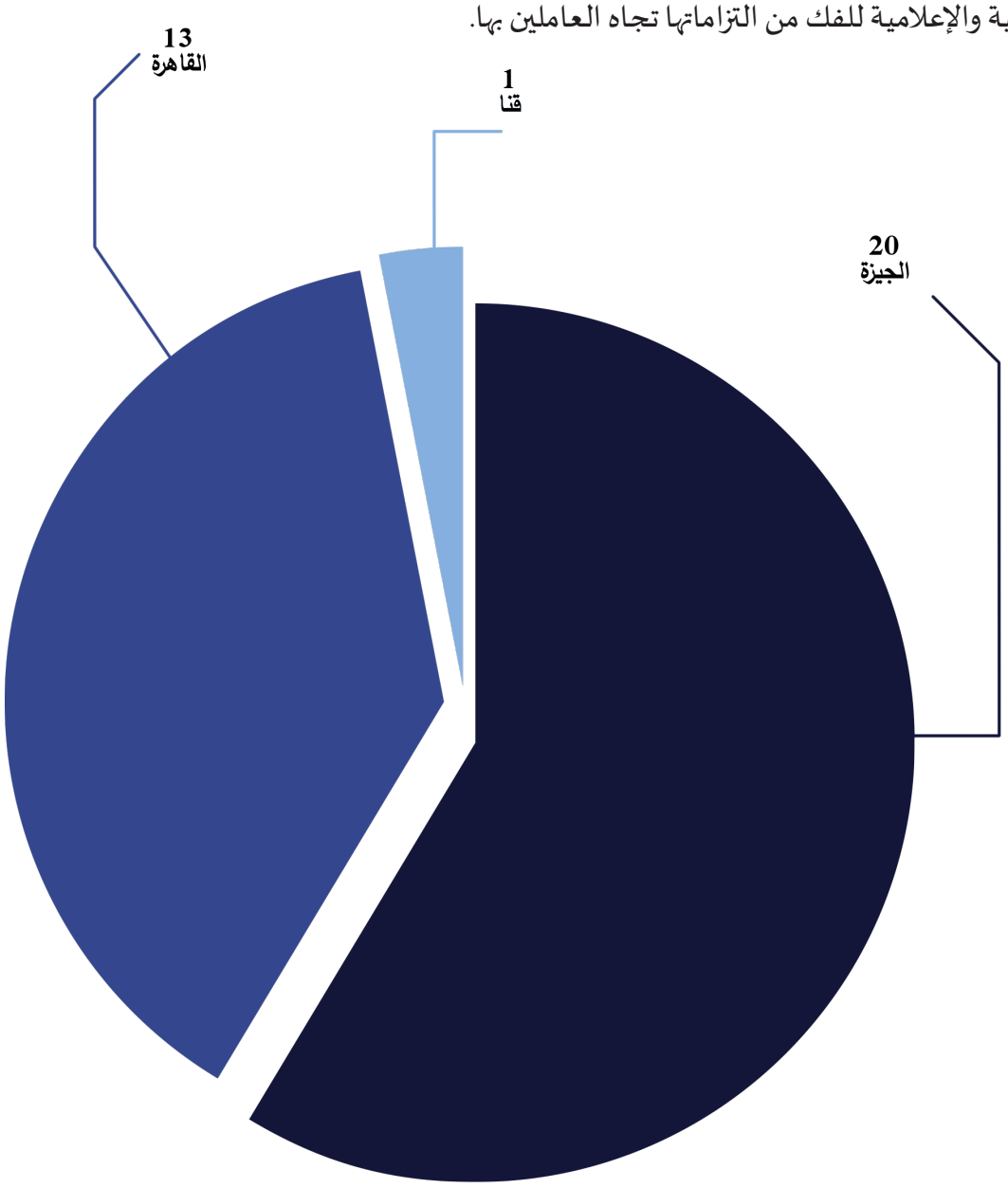

يستلزم هذا النوع من الانتهاكات الآن، أكثر من أي وقت مضى، تدخلًا حاسمًا من النقابة والجهات المعنية لإنهاء استمرار القرارات التعسفية الصادرة بحق الصحفيين، خصوصًا تلك التي تستهدف العبث في ظروف الصحفيين الاقتصادية والاجتماعية، لأنها تعد انتهاكات قاسية ومزدوجة بسبب انعكاساتها السلبية على أحوال الصحفيين في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19". وتستطيع النقابة تكثيف جهودها مستخدمة السياسات التي تخول لها طبقًا لقانون نقابة الصحفيين والتي من أهمها:

- **التفاوض وتسوية الخلافات:** عبر إجراء اللقاءات وعقد المفاوضات بين المؤسسة والصحفي، وممارسة عدد من الضغوط القانونية للحصول على حقوق الصحفي.
- **توفير الإعانة المالية:** عن طريق توفير المنح الشهرية "بدل بطالة" لعدد من المتضررين والموقوفين عن العمل، وقد ازدادت الحاجة إلى هذه الإعانات في هذه الظروف غير المألوفة.
- **توفير الدعم القانوني:** تطبيقًا لنص المادة رقم 53 من قانون نقابة الصحفيين، تقوم النقابة بتقديم الدعم القانوني ورفع الدعاوي للصحفيين عبر محامي نقابة الصحفيين.

• **تطبيق العقوبات:** في ظل هذه الظروف الحرجة يجب على نقابة الصحفيين أن تتخذ قرارات عقابية حاسمة بحق المؤسسات الصحفية التي تنتهك حقوق الصحفيين الاقتصادية والاجتماعية، وذلك طبقًا لما خوّله لها قانون نقابة الصحفيين، ومن أهمها:

- إيقاف القيد من المؤسسات الصحفية التي تنتهك حقوق الصحفيين.

- قيام مجلس النقابة بإحالة أعضاء النقابة، ذوي المناصب القيادية في الجرائد، والمسئولين عن فصل الصحفيين إلى التحقيق داخل النقابة بسبب ممارستهم التعسفية في حق الصحفيين وفصلهم عن العمل، وقد شهد عام 2020، قرارًا بشطب كلًا من أسامة خليل، الناشر بجريدة التحرير، وعماد الدين أديب، مالك جريدة العالم اليوم، من جداول النقابة، لقيامهما بفصل عشرات الصحفيين تعسفيًا، والامتناع عن صرف رواتب بعضهم لما يزيد عن (6) أشهر.

القسم الثالث

القرارات الإدارية للهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال عام 2020

القسم الثالث: القرارات الإدارية للهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال عام 2020

يتناول هذا القسم من التقرير أهم القرارات التي تم إصدارها من قبل الجهات التنظيمية للعمل الصحفي والإعلامي خلال عام 2020، ويجب أن نضع في الاعتبار أن بعض هذه القرارات جاء معوقًا لـ/ومؤثرًا على حرية العمل الصحفي والإعلامي، بينما جاء بعضها الآخر منظمًا للحقوق.

أولًا: أهم المستجدات والقرارات والبيانات الصادرة عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام

يتناول هذا الجزء القرارات والقوانين والضوابط التي أصدرها المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام خلال عام 2020، والتي جاء بعضها تنظيميًا، وبعضها الآخر تفويضيا لحرية الصحافة والإعلام.

لقد أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام عدد (62) من القرارات والقوانين والضوابط خلال عام 2020؛ جاء منها عدد (18) قرارًا بلفت نظر وتوجيه إنذارات لمواقع إلكترونية صحفية، وعدد (9) قرارات منع من الظهور لمذيعين و(7) قرارات حجب مواقع إلكترونية و(5) قرارات لكل من (إيقاف بث برنامج - تشكيل لجان متخصصة) فيما أصدرت (4) ضوابط للعمل الإعلامي، و(3) قرارات لكل من (إلزام بنشر اعتذار- إزالة محتوى صحفي - إيقاف عن العمل) وقراري إحالة للتحقيق، وفرض غرامة مالية، وقرار وحيد بحجب باب صحفي.

استمر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام خلال عام 2020، في فرض سيطرته على وسائل الإعلام عبر تطبيق العقوبات المتنوعة بداية من لفت النظر ومنع الظهور، مرورًا بإيقاف بث البرامج وفرض الغرامات المالية، نهاية بحجب المواقع الإلكترونية كاملةً أو أجزاءً منها، ووصلت القرارات العقابية خلال 2020 إلى (62) قرارًا عقابيًا كما هو موضح بالشكل الموجود أعلاه، متجاوزة الرقم المسجل في عام 2019 البالغ (43) قرارًا.

واستند المجلس الأعلى للإعلام إلى لائحة الجزاءات الصادرة في مارس من عام 2019، في تطبيق العقوبات الواردة بها، تلك اللائحة التي لاقت رفضًا واسعًا من قبل جموع الصحفيين وعدد من المؤسسات الصحفية والإعلامية، ونقابة الصحفيين، ونقابة الإعلاميين، والمجلس القومي لحقوق الإنسان، وذلك بسبب كثرة المفاهيم المطاطية باللائحة، وتغولها على اختصاصات نقابتي الصحفيين والإعلاميين، والسلطة القضائية، بالإضافة إلى مخالفات بعض نصوصها مواد الدستور المصري والمعاهدات والمواثيق الدولية. كما أدان المرصد المصري للصحافة والإعلام لائحة الجزاءات والتدابير التي أصدرها "المجلس"، وصنفها كأحد أبرز الأدوات التي زادت من اختناق المهنة والعاملين فيها، وذلك بناءً على النتائج التي توصلت إليها ورقة قانونية قام "المرصد" بإصدارها بعنوان "لائحة جزاءات المجلس الأعلى للإعلام.. تنظيم أم تحجيم". للاطلاع على الورقة كاملة اضغط هنا.

وخلال عام 2020 أُصدر عدد من القرارات الهامة التي مثلت تهديدًا صريحًا، وتضييقًا واضحًا على المؤسسات الصحفية والإعلامية والعاملين بها. وقد كان من أهم هذه القرارات؛ إصدار قرار بتعديل بعض أحكام لائحة تنظيم التراخيص، والقرارات التي صدرت في حق مؤسسة المصري اليوم فيما عُرف بأزمة نيوتن؛ ونتناول ذلك هنا بشيء من التفصيل:

أ - تعديل بعض أحكام لائحة التراخيص

شهدت نهاية عام 2020 إصدار "المجلس" قرارًا تنظيميًا هامًا بتعديل بعض أحكام لائحة تنظيم التراخيص الصادرة بقرار رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم ٢٦ لسنة2020. وجاء القرار بتاريخ 31 ديسمبر 2020، وحمل الرقم 92 لسنة 2020، في (3) مواد ضمت الأولى تعديل على المادة الأولى من لائحة التراخيص عن طريق إضافة تعريفين جديدين؛ أولهما تعريف **شركات تكنولوجيا المعلومات الاجتماعية**: وهي الشركات التي تدير المنصات أو المواقع الإلكترونية التي تقدم أو تستضيف الخدمات الإخبارية أو الإعلامية أو التي تبث أو تعرض الأعمال الفنية لأغراض ربحية وتسمح بتمكين المستخدمين من تداول أو مشاركة أي محتوى إخباري أو إعلامي مع مستخدمين آخرين أو بإتاحة هذا المحتوى للتداول أو المشاركة بين الجمهور على ذات المنصة أو الموقع الإلكتروني.

بينما عُرفت الفقرة الثانية من المادة الأولى المُضافة مفهوم **الاعتماد:** وهو شهادة تصدر عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام تفيد باستيفاء جميع المتطلبات الفنية والقانونية والتنظيمية ويسمح بموجبها بمزاولة النشاط داخل جمهورية مصر العربية، وذلك دون الإخلال بأية إجراءات أو متطلبات أخرى تتضمنها القوانين السارية داخل الدولة.

وضمت المادة الثانية تحديد الحقوق والالتزامات والاشتراطات التي يجب على هذه الشركات الالتزام بها وعدم مخالفتها، وأهم هذه الالتزامات: احترام مبدأ حرية الرأي والتعبير، حماية حقوق النشر والملكية الفكرية والعلامات التجارية، تقديم التقارير والمعلومات و التفسيرات والإيضاحات التي يطلبها المجلس، كذلك اشترطت اللائحة ضرورة تمكين المستخدمين من تقديم الشكاوى المتعلقة بالمحتوى الضار والتحقق من مصداقية هذه الشكاوى بما يضمن النزاهة والشفافية مع توثيق هذه الشكاوى وإخطار أطراف الشكوى بالقرار، وقبول إزالة المحتوى الضار خلال 24 ساعة من الإخطار بالإزالة، وتقديم تقرير نصف سنوي إلى المجلس الأعلى باللغتين العربية والإنجليزية حول التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالمحتوى الضار.

وبينت المادة (46) من اللائحة الحالات التي يُمكن أن تُصنف كمحتوى ضار وأبرزها؛ المحتوى الذى يحض على الكراهية أو يسئ إلى المستخدمين أو يمثل ترهيبًا لهم أو يمس سمعتهم، المحتوى الذي يتضمن الإساءة إلى الأفراد أو مؤسسات الدولة وبما يهدد السلم والأمن الاجتماعي، المحتوى الذى يتضمن التمييز على أساس العرق أو اللون أو الدين أو النسب أو الأصل أو الجنسية، المحتوى الذى يحض على العنصرية أو العنف الخاص أو العام، المحتوى الذى يتضمن التحريض على ارتكاب أفعال تنتهك حقوق الإنسان وتمس كرامته.

وبعد هذا التعديل تصبح اللائحة مكونة من (46) مادة تنظم "تقنين وتوفيق أوضاع" جميع وسائل الإعلام الخاصة المقروءة والمرئية سواء كانت ورقية أو إلكترونية، ويصبح "الأعلى للإعلام" على رأس الجهات المنظمة لعمل وسائل الإعلام في مصر، واشتمل التعديل، مثل جميع القرارات التنظيمية السابقة الصادرة عن الأعلى للإعلام، العديد من المصطلحات والألفاظ المطاطة، مثل السلم والأمان الاجتماعي، اللذين لم يرد بهما تعريف محدد، كذلك شملت تجريم الأفعال التي تتضمن "الإساءة إلى الأفراد أو مؤسسات الدولة"، وجميعها تخضع إلى أهواء وانحيازات أعضاء "الأعلى للإعلام" الذي يُعين معظم أعضاءه من قبل السلطة التنفيذية، وقد تؤدي هذه المواد مستقبلًا إلى مزيد من التضييق على وسائل الإعلام التي تنطق بصوت المعارضة، أو المؤسسات الصحفية المستقلة في مصر، التي تقدم صحافة وإعلام قد يعارض سياسات الدولة أو يعارض أفكار أعضاء المجلس، وهو ما يستدعي إعادة النظر حول هذه المواد، مع وضع تعريفات محددة لجميع "الجرائم" التي تستوجب تطبيق عقوبات على وسائل الإعلام الواردة بجميع النصوص القانونية المصرية.

ب - أزمة نيوتن

كان أبرز القرارات التي أصدرها المجلس الأعلى للإعلام، تلك القرارات التي صدرت على خلفية واقعة "أزمة نيوتن" حيث أصدر "المجلس" عدد (8) قرارات بحق صحيفة المصري اليوم، ورئيس تحريرها، وبحق الصحفي صلاح دياب كاتب سلسلة المقالات المنشورة تحت اسم مستعار نيوتن. وجاءت القرارات كالتالي:

1- إلزام الصحيفة بدفع غرامة (250) ألف جنية.
2- إلزام الصحيفة وموقعها الإلكتروني بنشر وبث اعتذارًا واضحًا وصريحًا للجمهور.
3- إلزام الصحيفة بإزالة المحتوى الصحفي "المخالف" من الصحيفة والموقع الإلكتروني.
4- حجب الباب الذي نُشرت وبُثت به المواد "المخالفة" بالصحيفة والموقع الإلكتروني لمدة (3) أشهر.
5- إحالة رئيس تحرير الصحيفة إلى المساءلة التأديبية بنقابة الصحفيين.
6- منع ظهور رئيس تحرير الجريدة لحين انتهاء التحقيق.
7- منع كاتب سلسلة المقالات المنشورة من الظهور في جميع الصحف ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمواقع الإلكترونية.

8- إحالة الواقعة إلى المستشار النائب العام، بالنظر والتصرف في الشق الجنائي.

وبالنظر إلى العقوبات المذكورة ضمن القرارات الواردة أعلاه، نجد أن المجلس قام باستخدام عدد من العقوبات المتنوعة الواردة بالقانون 180 لسنة 2018، والمقررة بلائحة جزاءات المجلس الأعلى للإعلام الصادرة في مارس 2019، والتي سبق أن حذرت منها مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام من كثرة المفاهيم المطاطية الواردة باللائحة، ومخالفة بعض موادها للمعاهدات والمواثيق الدولية، وهو ما جرى في أحداث هذه الواقعة، حيث وضح "المجلس" أن مقالات الرأي "المخالفة" تمثل انتهاكًا للدستور دون تحديد أوجه هذه الانتهاكات، أو تحديد أي من مواد الدستور التي تمنع من تداول وجهات النظر، كذلك لم يقم المجلس بتحديد ماهية خطر هذه المقالات على الأمن الوطني، وكيفية تهديدها للدولة.

وبعد واقعة "نيوتن"، أصدر المجلس الأعلى للإعلام قرارًا يشترط الموافقة الكتابية لاستخدام الأسماء المستعارة في النشر الصحفي، وشدد المجلس على أنه في جميع الأحوال لا يجوز نشر أو بث المواد الصحفية إلا بعد أخذ موافقة كتابية من المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام على استخدام الاسم المستعار.

وفي قراره رقم 17 لسنة 2020، نظم المجلس تحقيق هذا الشرط عن طريق التقدم بطلب إلى المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام يتضمن مدة استخدام الاسم المستعار والغرض من استخدامه وبيانات مستخدمه. ونص القرار على إضافة هذا الضابط إلى لائحة الضوابط والمعايير اللازمة لضمان التزام المؤسسات الصحفية والمؤسسات الإعلامية بأصول المهنة وأخلاقياتها والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية. وقد أثار هذا القرار حالة من الجدل بين الصحفيين حول استخدام الأسماء المستعارة في الصحف ما بين مؤيدًا للقرار في سبيل حماية الصحافة من "الفوضى"، وما بين رافضًا للقرار في سبيل تعزيز "حرية الصحافة".

وعند النظر إلى هذا القرار وتقييمه يجب التمعن في السياق الذي تمر به الصحافة المصرية والعاملون بها، فالصحافة المصرية تمر حاليًا بأسوأ حالاتها بحسب التصنيف الدولي لمنظمة مراسلون بلاحدود المعني بحرية الصحافة لعام 2020 واحتلال المرتبة (166) من إجمالي (180) دولة، ويواجه الصحفيون كثيرًا من الانتهاكات والرقابة على الطباعة والنشر، وتستمر الحكومة المصرية في تعزيز سياسة الإفلات من العقاب، وهروب المعتدين على الصحافة من المحاكمة والعدالة، ومن هذا السياق تنبع الحاجة لاستخدام أسماء مستعارة تمكن مستخدميها من الكتابة بحرية ونقد المسئولين والسياسيين ورجال الأعمال وذوي المناصب دون التعرض للملاحقة والترصد من أي جهة.

وتعتبر الأسماء المستعارة سمة تتميز بها الصحافة المصرية منذ بداية تكوينها في العصر الحديث، وهناك عدد كبير من الصحفيين المعروفين الذين اعتادوا على هذه الممارسة مثل الكاتب الصحفي مصطفى أمين الذي اعتاد أن يكتب مقالاته تحت اسم "ممصوص"، والكاتب الصحفي أنيس منصور الذي كتب مقالاته تحت اسم "سيلفانا ماريللي"، وغيرهم من الكتاب الصحفيين الذين ظهرت مقالاتهم للنور تحت أسماء مستعارة مثل أنور وجدي ورشدي أباظة ونادية عابد و"حندس" و"ميكي ماوس" و"فرفور" و"نيوتن".. وغيرهم.

وبالرغم من هذا "المنفذ" الذي يهرب إليه الصحفيين خوفًا من الترصد، يجب الإشارة إلى أن الجهات التنظيمية تستطيع محاسبة هؤلاء الكتابة، فبالتالي إمكانية "الرقابة" على المحتوى الصحفي تظل موجودة وذلك عبر "مسئولية رئيس التحرير ومسئولية رئيس القسم" عن المحتوى الصحفي وذلك طبقًا للمادة (110) من القانون 180 لسنة 2018 التي تنص على أن "يعاقب بذات العقوبة المقررة عن الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا القانون المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتباري، ورئيس القسم المتسبب في ارتكاب الجريمة، إذا ثبت علم هذا المسؤول بها، أو كان من ضمن واجباته الوظيفية أن يعلم بها، وكان إخلاله بالواجبات التي تفرضها عليه وظيفته قد أسهم في وقوع الجريمة. وفي جميع الأحوال، يكون الشخص الاعتباري مسؤولًا بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية أو تعويضات".

وكذلك طبقًا للمادة 200 مكرر (أ) من قانون العقوبات التي تنص على أن "يكون الشخص الاعتباري مسئولًا بالتضامن مع المحكوم عليه من العاملين لديه، عن الوفاء بما يحكم به من التعويضات في الجرائم التي ترتكب بواسطة الشخص الاعتباري من الصحف أو غيرها من طرق النشر، ويكون مسئولًا بالتضامن عن الوفاء بما يحكم به من عقوبات مالية إذا وقعت الجريمة من رئيس التحرير أو المحرر المسؤول. وتكون مسئولية رئيس التحرير أو من يقوم مقامه في الإشراف على النشر مسئولية شخصية. ويعاقب على أي من الجرائم المشار إليها في الفقرة السابقة بغرامة لا تقل عن (5) آلاف ولا تجاوز (10) آلاف جنيه، وذلك إذا ثبت أن النشر كان نتيجة إخلاله بواجب الإشراف".

وبناءً على ما سبق؛ نجد أن القانون يمارس رقابة محكمة على الصحف ورؤساء التحرير سواء على المستوى المهني أو الجنائي، فبالتالي يوجد من الأصل آلية لمحاسبة الجرائد والصحف والعاملين بها سواء كان الصحفيين يكتبون بأسماء مستعارة من عدمه، وبالتالي ليس هناك أي حاجة لهذا القرار القاضي "بتنظيم" عملية استخدام الأسماء المستعارة إلا في حال أن المجلس يريد أن يعرف كل شيء عن العاملين بالصحافة، ويمارس اختصاصاته بتعسف لتضييق الخناق على الصحفيين تحت شعار "لا شيء يمر بدون علم المجلس".

وإجمالًا؛ تشير هذه البيانات الكيفية إلى أن السلطات المصرية تحاول جاهدة إخفاء البيانات والمعلومات عن الجمهور، وتحاول الحفاظ على وجود رواية واحدة لجميع الأحداث الهامة والشائكة، خصوصاً تلك المتورط فيها أحد الجهات التنفيذية، وفي سبيل ذلك تقوم بالتضييق على وسائل الإعلام، سواء كانت محلية أو أجنبية، وكذلك العاملين بها، عبر ممارسات تعسفية وانتهاكات قانونية، بداية من المنع من التصوير، والاستيقاف الأمني، مرورًا بحجب المواقع، وإنذار الصحف، وتوقيع الغرامات المالية، نهاية بالقبض على الصحفيين، وضمهم على قضايا الإرهاب، وقد وصلت أعداد الصحفيين المحبوسين بالسجون المصرية إلى (27) صحفيًا، يحاكم بعضهم على خلفية أسباب تتعلق بعملهم الصحفي، والبعض الآخر لم يتم التأكد - حتى كتابة هذه السطور - من أسباب القبض عليهم إن كانت مهنية أو سياسية أو أسباب أخرى، وجميع الصحفيين المحبوسين تتم محاكمتهم باتهامات أهمها الانضمام إلى جماعات إرهابية، والمشاركة في تنفيذ أعمالها، ونشر أخبار وبيانات كاذبة.

ثانيًا: أهم المستجدات والقرارات والبيانات الصادرة عن الهيئة الوطنية للصحافة.

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والتوصيات التي اتخذتها الهيئة الوطنية للصحافة خلال عام 2020. يمكنك الاطلاع عليها من خلال هذا الرابط. اضغط هنا.

وقد أصدرت الهيئة الوطنية للصحافة عددًا من القرارات كان أبرزها تنظيم انتخابات المجالس القومية، وإعلان التشكيلات النهائية لمجالس إدارات المؤسسات القومية. كما شهد 2020 إعلان الهيئة الوطنية للصحافة لخطة تطوير المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة، ومحاولة حل مشاكلها المتفاقمة. وسيتم تناول هذه القرارات وتحليلها في القسم الرابع من هذا التقرير بوصفها مستجدات وقعت على الساحة الصحفية والإعلامية.

ثالثًا: أهم المستجدات والقرارات والبيانات الصادرة عن الهيئة الوطنية للإعلام

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والتوصيات التي اتخذتها الهيئة الوطنية للإعلام خلال عام 2020؛ ونعرض فيما يلي أهم هذه القرارات:

• **بتاريخ 8 مارس 2020:** قامت الهيئة الوطنية للإعلام خلال الفترة الماضية بتنفيذ خطة شاملة لتحديث وتطوير البنية التحتية لعدد كبير من الأستوديوهات وتزويدها بأحدث الأجهزة والتقنيات الحديثة وتوفير الدعم اللوجستي، بهدف رفع مستوى كفاءة العمل بها وتهيئة المناخ المناسب حتى يتمكن العاملون من القيام بدورهم مع العمل على تطوير المحتوى الإعلامي المقدم للمشاهد. لقراءة التفاصيل اضغط هنا.

• **بتاريخ 7 يوليو 2020:** قرر مجلس الهيئة الوطنية للإعلام، برئاسة الصحفي حسين زين، في اجتماعه الأول اختيار الإعلامية هالة حشيش وكيلًا لمجلس الهيئة. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

باستثناء القرارين السابقين، لم يصدر عن الهيئة الوطنية للإعلام قرارات هامة تنظيمية يمكن تحليلها أو الاستناد إليها كمؤشر لتقييم سياسات "الوطنية للإعلام"، ولكن عدم وجود قرارات هامة صادرة عن الهيئة يعتبر مؤشر أيضًا عن "تكاسل الهيئة" في تنفيذ اختصاصاتها المعنية بتطوير المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة، وتنمية أصولها، وضمان تحديثها، والتزامها بأداء مهني وإداري واقتصادي رشيد، إضافة إلى غض البصر عن استقلالها، وحيادها، وهي من أبرز الإشكاليات التي تعاني منها المؤسسات الصحفية والإعلامية القومية.

رابعًا: أهم المستجدات والقرارات والبيانات الصادرة عن نقابة الصحفيين

يتناول أهم القرارات والتوصيات والمواقف التي اتخذتها نقابة الصحفيين خلال عام 2020؛ ويمكنك الاطلاع عليها من خلال هذا الرابط. اضغط هنا.

خلال عام 2020، أصدرت نقابة الصحفيين عدد من القرارات والإجراءات الاحترازية لمكافحة فيروس كورونا المستجد 2019 كان من ضمنها تأجيل لجنة القيد أكثر من مرة إلى أن انعقدت في نهاية العام، ولقد اشتكى عدد كبير من الصحفيين من هذا القرار لشعورهم "بالضرر" بسبب كفاحهم المستمر لسنوات عديدة للحصول على كارنيه العضوية، وما يقدمه من خدمات وامتيازات إضافية أهمها الاشتراك في المشروع العلاجي الذي تزداد أهميته في هذه الظروف الاستثنائية، والحصول على بدل التدريب والتكنولوجيا، وكذلك بدل البطالة، والذي يعتبر أحد الامتيازات الهامة، في حال تم الاستغناء عن عمل بعض الصحفيين، بسبب الأزمة الحالية.

ولقد قدم الصحفيون عددًا من الاقتراحات لتفادي تأجيل اللجنة، فلقد اقترح بعض الصحفيين عقد اللجنة بواسطة الانترنت (أون لاين) عبر أي من "التطبيقات" التي تحددها النقابة أو "الفيديو كونفرس"، وذلك تفاديًا للتجمعات والتقليل من احتمالية خطر الإصابة بالفيروس، خصوصًا مع توافر هذه الإمكانيات والتي استخدمتها النقابة في الإعلان عن تنظيم حفلة (أون لاين) للفنان "على الحجار" ضمن أنشطة اللجنة الثقافية بالنقابة، وسيتم بثها عبر موقع الفيسبوك.

من ناحية أخرى؛ في أكتوبر من العام 2020 أعلنت اللجنة المشرفة على انتخابات نقابة الصحفيين بالإسكندرية، نتائج فرز الأصوات في انتخابات التجديد النصفي على مقعد رئيس النقابة الفرعية و(3) مقاعد لأعضاء المجلس، وتنافس على منصب رئيس النقابة الفرعية (3) صحفيين، اثنين منهم ينتميان إلى المؤسسات الصحفية الحكومية، بالإضافة إلى مرشح وحيد ينتمي إلى إحدى الصحف الحزبية، بينما تنافس على المقاعد الثلاث لعضوية مجلس النقابة الفرعية بمحافظة الاسكندرية (11) صحفي؛ ستة منهم ينتمون إلى الصحف الخاصة، في مقابل ترشح أربعة صحفيين منتمين إلى المؤسسات الصحفية القومية، في مقابل ترشح صحفي وحيد منتمي إلى جريدة الوفد الحزبية.

وأسفرت عملية فرز الأصوات في انتخابات النقابة الفرعية للصحفيين بالإسكندرية عن فوز الصحفي بجريدة الأهرام فكري عبد السلام بمنصب رئيس النقابة الفرعية، وقد حصل على (72) صوت متفوقًا على منافسه الصحفي بجريدة الجمهورية عمرو حافظ والذي حصل على (34) صوت.

وقد نتج عن عملية فرز الأصوات للمرشحين على مقاعد عضوية المجلس، فوز كلاً من الصحفية بسمة الشحات التي حصلت على (73) صوتًا، والصحفي رامي حمدي الذي حصل على (68) صوتًا، والصحفي هاني العوضي الذي حصل على (55) صوت.

وعلى الرغم من مرور انتخابات النقابة الفرعية للصحفيين بالإسكندرية في هدوء تام، إلا أنها ذكرت وسائل الإعلام بانتخابات التجديد النصفي لمجلس النقابة العامة في القاهرة، التي من المقرر إجراؤها في الجمعة الأولى من شهر مارس 2021.

في سياق مختلف، في سياق مدافعة نقابة الصحفيين عن المهنة، وباعتبارها الحصن المنيع الذي يدافع عن حقوق الصحفيين، والممثل الرسمي المسئول عن تمثيل الصحفيين والدفاع عن حقوقهم، ويقع على عاتقها إنهاء أزمات الفصل التعسفي، والوصول إلى التسويات بين المؤسسة والصحفي كون هذه القرارات تتعلق بمصالح الصحفيين وحقوقهم ومهنتهم؛ فقد أصدر مجلس نقابة الصحفيين، بجلسته المنعقدة بتاريخ ١ سبتمبر ٢٠٢٠، برئاسة ضياء رشوان، نقيب الصحفيين قرارًا بالموافقة على إخطار المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام والهيئة الوطنية للصحافة ومؤسسة الأهرام وجريدة الوطن ومجلة الفرسان، بقرار هيئة التأديب بالنقابة، الصادر بشطب كلًا من عماد الدين أديب، وأسامة خليل، من جميع جداول النقابة، ومطالبة المجلس والهيئة، بإخطار كل الصحف القومية والحزبية والخاصة؛ لمنعهم من ممارسة المهنة بشكل كامل[10].

وبعد اعتماد هذا القرار، لا يحق لكلاً من عماد أديب و أسامة خليل العمل في الصحافة كونهم غير مقيدين بجداول النقابة طبقًا للمادة (65) من قانون نقابة الصحفيين رقم 76 لسنة 1970، وكذلك لا يحق لأصحاب الصحف ورؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية تعيينهم كصحفيين أيضًا، وذلك استنادًا لنص المادة (103) من ذات القانون، وفي حال مخالفة ذلك يحق للنقابة اتخاذ إجراءاته القانونية لعقاب المؤسسات الصحفية، كما سيقع "المشطوبان" تحت طائلة المادة (115) من قانون نقابة الصحفيين المتعلقة بتوجيه اتهام "انتحال صفة صحفي"، والتي قد يعاقب على إثرها أيًا منهم بالحبس والغرامة أو أحد العقوبتين، في حال تحريك الشكوى إلى النيابة، وإثبات اتهام أياً منهم بالعمل الصحفي دون القيد في جداول النقابة[11].

10- أسامة حمدي، شطب عماد أديب وأسامة خليل من جداول نقابة الصحفيين، بوابة أخبار اليوم، 18 سبتمبر 2020، آخر زيارة بتاريخ 10 فبراير 2021، متاح على الرابط

11- قانون نقابة الصحفيين، مصدر سابق

وقد جاء هذا القرار بعد ما يقرب من عامين على واقعة فصل ما يقرب من (45) صحفيًا بالعالم اليوم، التي يترأس مجلس إدارتها "عماد أديب"، وقد فوجئ الصحفيين بقرار فصلهم وإغلاق ملفاتهم التأمينية يوم 8 أكتوبر 2018، وذلك بأثر رجعي لمدة أربعة سنوات سابقة منذ عام 2014.[12]

أما أسامة خليل فقد تورط في فصل عدد من الصحفيون بجريدة التحرير تعسفيًا، وذلك في سبتمبر من العام 2019، ومنع صرف رواتبهم، وقيامه بالتضييق على اعتصام الصحفيين السلمي بالجريدة، ومنعهم من ممارسة عملهم، ورفضه الاستجابة لمساعي النقابة لحل الأزمة.[13]

وقد أصدرت لجنة التأديب قرارها، في 13 من فبراير 2020، برئاسة الكاتب الصحفي "جمال عبد الرحيم" بعد اجتماع دام لمدة تقارب (6) ساعات، سبقها استدعاء كلاً من "عماد الدين أديب "و"أسامة خليل" للتحقيق بنقابة الصحفيين يوم 28 يناير 2020، وقد حضر إلى التحقيق ناشر جريدة التحرير، أسامة خليل، بينما امتنع عن الحضور مالك جريدة العالم اليوم، عماد الدين أديب.[14] واستخدمت لجنة التحقيق أقصى عقوبة يتيحها القانون لسلطة النقابة وذلك استناداً إلى المواد 75، 80 من قانون نقابة الصحفيين، والمواد 12، 13، 14 من ميثاق الشرف الصحفي.[15]

خامسًا: أهم المستجدات والقرارات والبيانات الصادرة عن نقابة الإعلاميين

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والتوصيات التي اتخذتها نقابة الإعلاميين خلال عام 2020؛ ونعرض فيما يلي أهم هذه القرارات: للاطلاع على القرارات كاملة اضغط هنا.

ولعل أهم القرارات التي أصدرتها نقابة الإعلاميين خلال عام 2020، تعلقت جميعها بإصدار قرارات تتعلق بالإعلاميين وضرورة توفيق أوضاعهم؛ ففي 28 يناير 2020 أصدر الدكتور طارق سعدة رئيس اللجنة التأسيسية لنقابة الإعلاميين، قرار رقم 1 لعام 2020، بإلزام مصطفى بكري مقدم برنامج "حقائق وأسرار" بقناة صدى البلد، بتقنين أوضاعه بالنقابة. كما أصدرت نقابة الإعلاميين القرار رقم 21 لسنة 2020، بتاريخ 6 ديسمبر 2020، وذلك بمنع ظهور أسامة كمال مقدم برنامج 90 دقيقة على أي وسيلة إعلامية ومنعه من مزاولة أي نشاط إعلامي لحين تقنين أوضاعه وفقًا لنص المادتين (2، 19) من قانون النقابة، وبالفعل في نهاية شهر ديسمبر كان أسامة كمال قد قنن أوضاعه وحصل على تصريح مزاولة المهنة من نقابة الإعلاميين.

وفي السياق نفسه أصدرت النقابة في أبريل 2020 قرارًا بمنع ظهور (رامز جلال)على أي وسيلة إعلامية تبث داخل جمهورية مصر العربية لحين توفيق أوضاعه القانونية. وفي يوليو، أكد رئيس لجنة التدريب والتثقيف بنقابة الإعلاميين، أيمن عدلي، في تصريحات له إن النقابة هدفها ضبط المشهد الإعلامي من خلال تقنين أوضاع العاملين في مهنة الإعلام. كما صرح بأنه لن يسمح لغير الحاصلين على العضوية أو تصاريح مزاولة المهنة بالعمل في المجال الإعلامي، ويقع العاملين في هذه الوسائل تحت طائلة القانون وفقا لنص المادتين (2) و(19) من قانون نقابة الإعلاميين 2016، التي تحظر مزاولة النشاط الإعلامي دون الحصول على العضوية أو تصريح مزاولة المهنة.

12- لمزيد من التفاصيل حول أزمة العالم اليوم، يمكنكم الإطلاع على الورقة القانونية الصادرة عن المؤسسة بتاريخ 14 مارس 2019، بعنوان: الفصل التعسفي.. هيمنة للمؤسسات وتشريد للصحفيين، متاحة على الرابط

13- لمزيد من التفاصيل حول أزمة صحفيو "التحرير"، يمكنكم الإطلاع على التقرير الصادر عن المؤسسة بتاريخ 29 ديسمبر، بعنوان: أزمة التحرير.. تفاصيل 100 يوم من الاعتصام، متاح على الرابط

14- شطب أديب وخليل من نقابة الصحفيين .. ماذا بعد ؟، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، 17 فبراير 2020، آخر زيارة بتاريخ 10 فبراير 2021 متاح على الرابط

15- المصدر السابق ذاته

للإطلاع على قانون نقابة الصحفيين

ولعل قرارات المنع من الظهور والإلزام بتقنين الأوضاع هي أهم القوانين التي أصدرتها نقابة الإعلاميين -هذه الهيئة الحديثة نسبيًا- في محاولة منها للسيطرة على المشهد الإعلامي، وتقنين أوضاع العاملين بالعمل الإعلامي، وهو أمر محمود، ولكن ما يخشى عقباه أن تكون النقابة -فيما بعد- آلية أخرى من الأليات التي يتم من خلالها قمع الإعلاميين وتكميم أفواههم، وإملاء رواية موحدة عليهم.

سادسًا: المستجدات والقرارات والبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والتوصيات التي اتخذتها الهيئة العامة للاستعلامات خلال عام 2020؛ ونعرض فيما يلي أهم هذه القرارات:

• **قرار بتاريخ 17 مارس 2020:** أعلنت الهيئة العامة للاستعلامات سحب اعتماد مراسلة صحيفة "الجارديان" في مصر، مع كل ما يترتب على ذلك من آثار تقوم بها الجهات المختصة، وطالبت الهيئة صحيفة "الجارديان" بنشر اعتذار عن التقرير الذي نشرته عن عدد المصابين بفيروس كورونا في مصر، بنفس طريقة نشر التقرير، طبقًا لما تقضي به الأعراف الصحفية، وأكدت الهيئة العامة للاستعلامات أنه في حالة عدم الاستجابة، سيتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية المتاحة بما في ذلك إغلاق وسحب اعتماد مكتب الصحيفة في مصر. لمزيد من التفاصيل اضغط هنا.

• **بتاريخ 10 أكتوبر 2020:** قال الكاتب ضياء رشوان، رئيس الهيئة العامة للاستعلامات، ونقيب الصحفيين، إن هناك حالة لبس في العالم حول ما جرى في مصر عام 2013، وحول ما حدث في 30 يونيو ويوم 3 يوليو، مشيرًا إلى أن الاتحاد الأفريقي بدولة الأفريقية وعدد ضخم من الدول الأوروبية قد يكون معظمهم لم يفهموا ما حدث في مصر خلال فترة 30 يونيو. للاطلاع على الخبر اضغط هنا.

ويعد قرار سحب اعتماد مراسلة صحيفة الجارديان من أبرز الاتهاكات التي قامت بها الهيئة العامة للاستعلامات خلال عام 2020، وهو ما سيتم تناوله تفصيلًا:

1- الهيئة العامة للاستعلامات تسحب اعتماد مراسلة صحيفة "الجارديان" البريطانية

قامت الهيئة العامة للاستعلامات في أحد أبرز الانتهاكات النوعية خلال عام 2020، بسحب اعتماد مراسلة صحيفة "الغارديان" البريطانية، فيما وجهت إنذارًا إلى مراسلة صحيفة "نيويورك تايمز"، على خلفية تقارير حول أعداد مصابي فيروس كورونا في مصر، كما طالبت "الاستعلامات المصرية" صحيفة الغارديان بتقديم "اعتذار عن هذا التقرير الحافل بالأخطاء المهنية". وقالت هيئة الاستعلامات، في بيان لها، في 15 مارس 2020، أن تقريرًا نشرته الصحيفة لمراسلة "الغارديان" روث مايكلسون، في 15 مارس/أذار، احتوى أرقامًا لمصابي كورونا اعتبرتها الهيئة "غير صحيحة".

وأشارت الهيئة إلى أنها رصدت تغريدات مماثلة لمراسل نيويورك تايمز في القاهرة، ديكلان والش، تضمنت "نفس الأرقام المبالغ فيها"، مُضيفة أن ذلك "أثار الكثير من البلبلة في مصر".

ولفتت الهيئة أن رئيسها الكاتب الصحفي ضياء رشوان، نقيب الصحفيين في مصر، استدعى المراسلين لمواجهتهما بالتجاوزات المهنية وتعمد الإساءة والتضليل"، وذلك عبر الاعتماد على جهة واحدة كمصدر لهذه "البيانات غير الصحيحة".

وتمثل قرارات الهيئة العامة للاستعلامات حلقة جديدة من سلسلة التضييق على عمل الصحفيين الأجانب في مصر والتي بدأت منذ أكتوبر 2017، وطالت العديد من الصحف ووسائل الإعلام الأجنبية، من بينها "رويترز" و"نيويورك تايمز" و"الجارديان" و"التايمز" و"روسيا اليوم" و"إلموندو الإسبانية" و"بي بي سي"، وتراوحت ردود أفعال الهيئة تجاه هذه الصحف بين الإدانة واستدعاء صحفيين إلى مقر الهيئة والتحذير وسحب اعتماد المراسلين وترحيل الصحفيين[16].

16- بيان صحفي، "حرية الفكر والتعبير" تطالب "هيئة الاستعلامات" بالتراجع عن قرار سحب اعتماد مُراسِلة "الجارديان"، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 20 مارس 2020، متاح على الرابط

وخلال السنوات الأخيرة مارست الهيئة العامة للاستعلامات الانتهاكات ضد وسائل الإعلام الأجنبية والصحفيين العاملين بها، دون الاستناد إلى نص قانوني أو لائحة جزاءات وعقوبات واضحة، وتعبر هذه الأداءات عن نية "الهيئة" تكميم أفواه وسائل الإعلام الأجنبية، بالمخالفة لمواد الدستور وخصوصًا المواد (70، 71) من الدستور المصري الذي يكفل حرية الصحافة والطباعة والنشر الورقي والمرئي والمسموع والإلكتروني، ويحظر فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها.

سابعًا: قرارات تخص الصحافة والإعلام تصدر من الجهات التنفيذية.

يتناول هذا الجزء أهم القرارات والتوصيات التي اتخذتها الجهات التنفيذية ونعرض فيما يلي أهم هذه القرارات:

• **اجتماع بتاريخ 26 يناير 2020:** ترأس الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا، لمناقشة واستعراض خطة تطوير وتحديث المؤسسات الصحفية القومية، وذلك بحضور الدكتور محمد معيط، وزير المالية، وأسامة هيكل، وزير الدولة للإعلام، وكرم جبر، رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، والدكتور أحمد كمالي، نائب وزير التخطيط لشئون التخطيط، ورؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية ورؤساء التحرير. وخلال الاجتماع، قدم كرم جبر، رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، عرضًا حول خطة تطوير وتحديث المؤسسات الصحفية القومية، مشيرًا إلى أنها تتضمن محورين رئيسيين، الأول يتعلق بالرقمنة والثورة التكنولوجية، وذلك سعيًا لتحديث المؤسسات الصحفية القومية واللحاق بالثورة التكنولوجية الرابعة، وإعادة تأهيل تلك المؤسسات لمسايرة هذه الثورة التكنولوجية، هذا إلى جانب التركيز على زيادة التفاعل مع "السوشيال ميديا"، وصولًا استعادة دور الإعلام في تشكيل الرأي العام. لقراءة التفاصيل اضغط هنا.

• **بتاريخ 16 ديسمبر 2020:** وافق مجلس الوزراء، على إضافة مادة جديدة إلى قانون العقوبات، تنص على أن «يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه، ولا تزيد على مائتي ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صور أو سجل أو بث أو نشر أو عرض، كلمات أو صورًا لوقائع جلسة مُخصصة لنظر دعوى جنائية أثناء انعقادها بأي وسيلة كانت؛ بدون تصريح من رئيسها، وذلك بعد موافقة النيابة العامة، والمتهم، والمدعي بالحق المدني، أو ممثلي أي منهما، ويحكم بمصادرة الأجهزة أو غيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة، أو ما نتج عنها، أو محوه، أو إعدامه بحسب الأحوال». للاطلاع على التفاصيل اضغط هنا.

كما كان قرار رئيس الجمهورية الصادر في 24 يونيو من العام 2020 بإعادة تشكيل الهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، أحد أهم القرارات التي صدرت عن رأس السلطة التنفيذية خلال العام، وحملت القرارات أرقام (363، 364، 365) لسنة 2020، تبدأ الهيئات مدة عمل قدرها أربع سنوات تبدأ من تاريخ إصدار القرار. وشمل القرار الأول تعيين الكاتب الصحفي كرم جبر رئيسًا للمجلس الأعلى للإعلام بدلًا من الصحفي مكرم محمد أحمد، وشمل القرار الثاني تعيين المهندس "عبد الصادق الشوربجي" رئيسًا للهيئة الوطنية للصحافة، وتعيين "حسين زين" رئيسًا للهيئة الوطنية للإعلام.

وإجمالاً؛ انتظر المهتمين بالشأن الصحفي والإعلامي صدور هذه القرارات منذ ما يقرب من عام، بعد صدور القوانين أرقام (178,179,180) لسنة 2018 الذين نصوا على استمرار الهيئات بتشكيلاتها الحالية حتى صدور القرارات الرئاسية بالتشكيلات الجديدة وفقًا لكل قانون.

وجاءت التشكيلات وفق القوانين الحالية التي قلصت تمثيل نقابة الصحفيين إلى عضو واحد في المجلس الأعلى وعضوين في الهيئة الوطنية للصحافة، وتم تقليص أعداد أعضائه إلى (9) أعضاء بدلًا من 13 عضو في التشكيل القديم.

وفي هذا السياق تعود وتناشد مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام بتعديل المواد التي تنظم تشكيل الهيئات، على أن تسمح بتمثيل مناسب للصحفيين والإعلاميين في مقابل السلطة التنفيذية التي تستحوذ على التشكيلات، وتسيطر على تشكيل الهيئات الثلاثة، وسيتم تناول هذه النقاط تفصيلياً في القسم الرابع من هذا التقرير.

كما شهد عام 2020 نشر الجريدة الرسمية في عددها رقم (7) الصادر يوم الأحد الموافق 23 فبراير 2020، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 418 لسنة 2020 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام الصادر بالقانون رقم 180 لسنة 2018.

وكان قانون تنظيم الصحافة، قد أعاد هيكلة المؤسسات الرسمية للصحافة والإعلام واستحدث عدة نصوص منظمة للعمل الصحفي والإعلامي، وخلال مدة عدم صدور اللائحة التنفيذية للقانون ترقبت الأوساط الصحفية والإعلامية البنود الخاصة بتطبيق العديد من نصوص القانون بالإضافة لتوفيق أوضاع المؤسسات الصحفية والإعلامية أوضاعها وفقًا للائحة التنفيذية. ومن المتعارف عليه؛ أن اللائحة التنفيذية هي آلية التشريع الفرعي بعد الدستور والقانون، وتضم اللائحة التنفيذية القواعد التفصيلية اللازمة لتنفيذ القوانين الصادرة عن مجلس النواب دون تعديل فيه أو حذف أو إضافة نصوص جديدة عليه، ويجب أن تلتزم مواد اللائحة بالقانون، الذي بدوره لا يجوز أن يخالف مبادئ الدستور، وألا ينتقص من حقوق المواطنين المنصوص عليها في الدستور المصري الصادر عام 2014.

وإجمالًا لم تخرج مواد اللائحة التنفيذية عن ذات الرؤية السلطوية للصحافة والإعلام، التي عبرت عنها نصوص القانون رقم 180 لسنة 2018، مع استمرار المشرع في استخدام منهجية تهدف إلى التضييق على حرية الصحافة ووسائل الإعلام، ومحاولة حصارها وتضييق الخناق عليها، عبر المجلس الأعلى الإعلام الذي يتحكم في المشهد الإعلامي ويغلب على تشكيله انفراد السلطة التنفيذية باختيار غالبية أعضائه.

واشتباكًا مع اللائحة المشار إليها، قدم المرصد المصري للصحافة والإعلام، قراءة تحليلية للائحة التنفيذية للقانون وأثر بنودها التنظيمية على المجال العام وحرية الصحافة والإعلام. يمكنك الاطلاع عليها من خلال هذا الرابط.

القسم الرابع

أبرز المستجدات على الساحة الصحفية والإعلامية في مصر خلال عام 2020

القسم الرابع: أبرز المستجدات على الساحة الصحفية والإعلامية في مصر خلال عام 2020

نستعرض في هذا القسم من التقرير، أبرز المحطات والمستجدات التي حدثت في المجال الصحفي والإعلامي ولاقت اهتمامًا واسعًا خلال عام 2020، ومن أهم هذه المحطات: الإعلان عن التشكيلات النهائية لمجالس إدارات المؤسسات القومية، بعد ما يقرب من خمس سنوات منذ تشكيلها الأخير في يناير 2015، كذلك إعلان الهيئة الوطنية للصحافة عن خطة تطوير المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة، بالتوازي مع تواتر أنباء عن انتهاء "الهيئة" من إعداد لائحة إدارية موحدة لتنظيم عمل العاملين بالمؤسسات الصحفية القومية. وأخيرًا يسلط هذا القسم الضوء على إعادة تشكيل الهيئات المنظمة للصحفي والإعلامي، واختصاصاتها، في ظل وجود وزير الدولة للإعلام الذي تم تعيينه نهاية عام 2019.

أولًا: المؤسسات القومية الصحفية: تشكيلات جديدة.. وقرارات منفردة

كان عام 2020 مليئًا بالمستجدات التي طرأت على أوضاع المؤسسات الصحفية القومية، فقد شهد هذا العام إعلان التشكيلات النهائية لمجالس إدارات المؤسسات القومية، بعد ما يقرب من خمس سنوات منذ تشكيل آخر مجالس الإدارة والجمعيات العمومية في يناير 2015.

سيطرت السلطة التنفيذية على المؤسسات الصحفية القومية عبر تشكيل مجالس إدارات هذه المؤسسات؛ حيث تقوم الهيئة الوطنية للصحافة (الذي يعين رئيسها من قبل رئيس الجمهورية) باختيار رئيس مجلس الإدارة، الذي يكون مسئولاً بدوره عن اختيار ستة أعضاء من ذوي الخبرات الصحفية والمالية والاقتصادية، في حين يتم انتخاب (6) أعضاء ممثلين عن فئات الصحفيين والإداريين والعمال.

1- الهيئة الوطنية للصحافة تُعلن عن تشكيل مجالس الإدارات بالمؤسسات القومية

بعد مضي ما يزيد على خمس سنوات منذ تشكيل آخر مجالس الإدارة والجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية القومية في يناير 2015، شهد عام 2020 الإعلان عن تشكيلات مجالس الإدارات بالمؤسسات الصحفية القومية، في 13 من أكتوبر خلال اجتماع للهيئة الوطنية للصحافة، وذلك بعد الانتهاء من مراحل انتخابات مجالس الإدارة والجمعيات العمومية بالمؤسسات الصحفية القومية، واعتماد نتائجها في[17] 22 مارس 2020.

كانت التشكيلات المعلنة من قبل "الهيئة" متوافقة مع المواد أرقام (39، 40) من القانون رقم 179 لسنة 2018 في شأن الهيئة الوطنية للانتخابات، الذي نظم تشكيل مجلس إدارة كل مؤسسة قومية على أن تتكون من (13) عضوًا، تكون مدة عضويتهم ثلاث سنوات، ولا يجوز تعيين أي عضو منهم لأكثر من دورتين متتاليتين، على النحو الآتي:

- رئيس مجلس إدارة، تختاره الهيئة.
- ستة أعضاء منتخبين: اثنان من الصحفيين، واثنان من الإداريين، واثنان من العمال، وتنتخب كل فئة ممثليها بالاقتراع السري المباشر.
- ستة أعضاء يختارهم رئيس مجلس الإدارة من ذوي الخبرات الصحفية والمالية والاقتصادية والمحاسبية والقانونية.

وعند النظر إلى التشكيلات سواء بشكلها "النظري" القانوني أو "العملي" المُعلن عنه من قبل "الهيئة"، نجد أن مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية فقدت صفة الاستقلال الإداري وذلك عبر سيطرة "الهيئة" على تشكيلها بشكل غير مباشر، حيث تقوم الهيئة باختيار رئيس مجلس الإدارة، الذي يكون مسئولاً بدوره عن اختيار ستة أعضاء من ذوي الخبرات الصحفية والمالية والاقتصادية، في حين يتم انتخاب (6) أعضاء ممثلين عن فئات الصحفيين والإداريين والعمال.

17- الهيئة الوطنية للصحافة، الصفحة الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، متاح على الرابط

وعبر هذا الالتفاف القانوني، سيطرت "الهيئة" على مجالس إدارات المؤسسات الصحفية القومية، التي تمثل السلطة المهيمنة على شؤون المؤسسات القومية، وتختص بتصريف أمورها، وإدارة الأعمال والأنشطة التي تتولاها، أو تنفيذها، وللمجلس الحق أن يتخذ ما يكون لازمًا من قرارات لتحقيق أهدافها، وقد خول له القانون عدد من الاختصاصات الأخرى يمكنك الاطلاع عليها من خلال الضغط هنا.

2- تطوير المؤسسات الصحفية القومية.. قرارات فردية وتهميش للصحفيين ونقابتهم

شهد عام 2020 قيام الهيئة الوطنية للصحافة بعدد من الإجراءات والقرارات بهدف تطوير المؤسسات الصحفية القومية، كان أبرزها الانتهاء من إعداد لائحة إدارية لتنظيم عمل الصحفيين العاملين بالمؤسسات القومية، وكذلك اعتماد خطة تهدف إلى تطوير المؤسسات الصحفية المملوكة للدولة، ومعالجة أزمة الديون المتراكمة.

وتعد الجهود التي تقوم بها "الهيئة" ضرورة لابد منها بسبب مرور الصحافة القومية بوضع حرج نتيجة قلة الموارد وتراكم الديون التي وصلت إلى (19) مليون جنيه مصري، كما تواجه المؤسسات الصحفية القومية في صورتها الورقية تحديات ضخمة في مقابل عدد من الأزمات الناتجة عن عدم مواكبة التطور التكنولوجي، وبروز الصحافة الإلكترونية التي تستخدم الإنترنت وقدرتها على جذب عيون القراء والمُعلنين، وهو ما أدى إلى خلق أزمات اقتصادية لدى المؤسسات القومية، نتيجة انخفاض نسب توزيع أعداد الصحف القومية[18].

> اتسمت جهود الهيئة الوطنية للصحافة في تطوير المؤسسات الصحفية القومية بالطابع الفردي، وكانت قراراتها فوقية تمر دون استشارة الصحفيين ودون إجراء مناقشات مجتمعية حولها، بالتوازي مع تعمد تهميش نقابة الصحفيين، وهو ما ينم عن استئثار "الهيئة" بأحقيتها في تنظيم وتوفيق أوضاع المؤسسات الصحفية القومية، دون أي اعتبار لوجهة نظر الصحفيين ونقابتهم.

ولكن اتسمت جميع هذه الجهود بالطابع الفردي للهيئة، وكانت عبارة عن قرارات فوقية تمررها الهيئة دون استشارة الصحفيين أو إجراء مناقشات مجتمعية حولها، مع تعمد تهميش نقابة الصحفيين، وهو ما يعطي انطباع حول الآليات التي تدار بها الصحافة القومية في مصر، ملخصه أن السلطة التنفيذية والهيئة الوطنية للصحافة تحاول احتكار حق تنظيم وتوفيق أوضاع المؤسسات الصحفية القومية، دون أي اعتبار لوجهة نظر الصحفيين ونقابتهم، وهو ما يكشف الأزمة الكبرى التي تعاني منها مهنة الصحافة في مصر، وهي استمرار حالة الصراع والمنافسة بين المؤسسات المعنية بتنظيم الصحافة في مصر.

ولقد كان أبرز مظاهر هذا الصراع، هي أزمة "مشروع تطوير الصحافة الورقية"، الذي تم الإعلان عنه في 28 يناير 2020، خلال اجتماع للهيئة الوطنية للصحافة برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي؛ رئيس مجلس الوزراء، وبحضور كلًا من الدكتور محمد معيط؛ وزير المالية، والأستاذ أسامة هيكل؛ وزير الدولة لشئون الإعلام، والكاتب الصحفي كرم جبر؛ رئيس الهيئة الوطنية للصحافة السابق، والدكتور أحمد كمالي؛ نائب وزير التخطيط لشئون التخطيط، وعدد من رؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحف القومية وعدد من رؤساء التحرير[19].

وتطرق الاجتماع إلى قضية تطوير الصحافة القومية، ومحاولة إيجاد حلول لأزمة الديون المتراكمة، والوصول بالتدريج إلى التوازن بين الإيرادات والنفقات وتقليل الخسائر، وتعظيم الاستفادة من الأصول ورفع قيمتها واستثمارها على الوجه الأمثل، لصالح المؤسسات، وتعظيم قدرتها على الاستمرار والمنافسة.

18-Ahmed Gomaa, Are Egypt's newspapers threatened with extinction, AL-MONITOR, 22 march 2019, Accessed 14 Jan. 2021,

19- اجتماع بشأن خطة تطوير وتحديث الصحف القومية، الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء، جمهورية مصر العربية، آخر زيارة بتاريخ 14 يناير 2021، متاح على الرابط

وذكرت الهيئة الوطنية للصحافة أن خطة الإصلاح المقدر لها خمس سنوات، تتضمن على مراحل تحديث المؤسسات واللحاق بالثورة التكنولوجية الرابعة وإعادة الهيكلة والإصلاح المالي والإداري، والبدء وفقًا لبرنامج تتولى مجالس الإدارات تنفيذه، تحت إشراف ورقابة ومحاسبة جمعياتها العمومية، ويتضمن حلولًا عاجلة لمشاكل كثيرة ومزمنة مسكوت عنها منذ عشرات السنين.

وتعليقاً على حيثيات هذا الاجتماع، أصدرت مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، تعليقًا قامت فيه بتقديم مجموعة من الملاحظات فيما يتعلق بالجهات المدعوة للحضور، أو مضمون الاجتماع. يمكنك الاطلاع عليها من خلال الرابط التالي.

في إطار ذلك، تم عقد اجتماع مشترك بين الهيئة الوطنية للصحافة ومجلس نقابة الصحفيين، في الأول من فبراير 2020، لدراسة أوضاع الصحافة القومية وخطط تطويرها المستقبلية في ضوء خطة التطوير التي وضعتها "الهيئة" وتم عرضها خلال الاجتماع مع رئيس مجلس الوزراء[20].

أكدت المناقشات التي شارك فيها نقيب الصحفيين وأعضاء المجلس وعدد من أعضاء الهيئة الوطنية للصحافة على أهمية الحوار الدائم بين "الهيئة" والنقابة في ضوء خطط تطوير المهنة وترقية أوضاع الصحفيين والمؤسسات الصحفية، ودراسة ملفات المتدربين والعاملين بعد سن المعاش بعقود بالمؤسسات الصحفية، ومدى حاجة العمل لهم، وأكد الاجتماع على أن حرية الصحافة وتطوير المحتوى الصحفي للتعبير عن اهتمامات وهموم المواطن المصري، هو أول طريق تطوير الصحافة[21].

وعلى الرغم من ملاحظة "الهيئة" لخطأ تهميش نقابة الصحفيين، ومحاولة استدراكه خلال اجتماع لاحق، إلا أنها كررت هذا التهميش مرة أخرى في أزمة "اللائحة المنفردة"، وهو ما يؤكد بأن هذا التهميش متعمدًا، وأن "الهيئة" تحاول جاهدة فرض سيطرتها على أحقيتها المطلقة في تنظيم المؤسسات الصحفية القومية.

وترجع أزمة "اللائحة المنفردة" إلى نهاية شهر أكتوبر من العام 2020، حين تواترت عدد من الأنباء تفيد بأن الهيئة الوطنية للصحافة انتهت من إعداد لائحة إدارية جديدة وأخرى مالية موحّدة للمؤسسات الصحفية القومية التابعة لها[22].

وقد أثارت هذه الأنباء حفيظة الصحفيين بسبب انفراد الهيئة بإعداد اللائحة دون الرجوع إلى آراء الصحفيين ودون عقد مناقشات معهم أو مع نقابة الصحفيين، وقد عبر عن تلك التحفظات، إصدار عضو مجلس نقابة الصحفيين المصريين، محمود كامل، وعضو اللجنة النقابية في صحيفة "أخبار اليوم"، محمد ربيع، بيانًا لجمع التوقيعات عليه، يطالبان فيه -ممثلين مجلس نقابة الصحفيين واللجان النقابية بالمؤسسات الصحفية- "الهيئة" بعرض مشروع اللائحتين على النقابتين المعنيتين بكل العاملين في المؤسسات الصحفية القومية، لاستطلاع رأي النقابتين واللجان النقابية وتلقّي ملاحظاتهم ومراعاتها في الصيغة النهائية للائحة بما يحقق مصالح جميع العاملين، ومن قبلهم مصالح المؤسسات الصحفية القومية.

أكد الموقعون أن رأي النقابتين هو الرأي الممثل فعليًاً وعمليًاً لكل العاملين سواء كانوا صحفيين أو عمالًاً أو إداريين، وذلك وفقًا للقانون والأعراف النقابية والمؤسسية. كما أكدوا أن الصحفيين والعمال والإداريين سيظلون يدًاً واحدة في سبيل الحفاظ على حقوقهم، وكذلك في العمل على ما هو في صالح بيتهم الأول المؤسسات الصحافية التي ينتمون إليها.

20- صور.. كرم جبر يجتمع بمجلس "الصحفيين" بمقر الهيئة الوطنية للصحافة، اليوم السابع، 1 فبراير 2020، آخر زيارة بتاريخ 14 يناير 2021، متاح على الرابط
21- تعرف على توصيات اجتماع مجلس الصحفيين مع الوطنية للصحافة (صور)، الدستور، 2 فبراير 2021، اخر زيارة بتاريخ 14 يناير 2021 متاح على الرابط
22- قبل إقرار لائحة مالية وإدارية جديدة..."الصحفيين" للهيئة الوطنية: "لم يستطلع أحد رأينا"، الرئيس نيوز، 27 أكتوبر 2020، آخر زيارة بتاريخ 14 يناير 2021، متاح على الرابط

وإجمالاً؛ تعد هذه الوقائع استكمالاً للطريقة التي يدار بها ملف الصحافة في مصر، والتي تتسم بالفردية وعدم الاكتراث بالجهات المعنية مثل النقابات ومنظمات المجتمع المدني التي تدافع عن حرية الصحافة والإعلام، بداية من إصدار القوانين الثلاثة المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر خلال عام 2018، وكذلك لوائحها التنفيذية، مروراً باستحواذ السلطة التنفيذية وانفراده بتشكيل الهيئات الثلاث المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر، وإصدار المجلس الأعلى للإعلام للائحة الجزاءات والتدابير المالية، نهاية بالوقائع الواردة في هذا التقرير.

ثانيًا: السلطة التنفيذية تعيد رسم خارطة المشهد الصحفي والإعلامي في 2020.

دخلت المؤسسات الصحفية والإعلامية عام 2020 على صدى قرار جديد صدر عن مجلس النواب، باستحداث وزارة الدولة لشئون الإعلام، على أن يتولاها أسامة هيكل، وزير الإعلام الأسبق، وذلك في 22 ديسمبر 2019[23].

بعد تعيين "الوزير" الجديد تعالت الأصوات التي أشارت إلى وجود مخالفة دستورية تشوب القرار بسبب إلغاء وزارة الإعلام في الدستور الصادر عام 2014، و استبدالها بثلاث هيئات مستقلة تنظم العمل الصحفي والإعلامي في مصر؛ وهي: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام، ولكن يمكننا الجزم بأن هذه الأصوات المعارضة قد جانبها الصواب، فالسلطة التشريعية استطاعت الالتفاف على هذا النص الدستوري عبر تعيين "هيكل" في منصب "وزير دولة" وليس وزيراً، وهو وزير بدون حقيبة وزارية يتم تكليفه بعدد من الاختصاصات من قبل السلطة التنفيذية.

> يدار ملف الصحافة والإعلام في مصر بواسطة أذرع خفية، وفق رؤى سياسية قصيرة المدى، تتغير من وقت لآخر، ينتج عنها قرارات تتسم بالتناقض وعدم الوضوح، والتداخل بين اختصاصات الهيئات المختلفة ووزير الدولة، وهو ما يظهر صورة عامة من التخبط والعشوائية.

وينم هذا القرار عن التفات السلطة التنفيذية وفقًا لما فطن إليه المراقبون للمشهد الصحفي والإعلامي في مصر، وهي اتسام الهيئات بحالة من التخبط والعشوائية في إدارة ملف الصحافة والإعلام، وعملت الهيئات الثلاث دون انسجام وعدم توافق في ظل حالة من المنافسة حول من يقع في يده السلطة العليا في تنظيم وسائل الإعلام والتحكم بها، وقد زاد من هذه الحدة عدم وضوح اختصاصات كل هيئة في القوانين المعنية سواء القانون رقم 92 لسنة 2016، أو القانون اللاحق به رقم 180 لسنة 2018، الذي جاء عبارة عن اختصاصات مطاطة وواسعة تخضع لتفسيرات متعددة ومختلفة على حسب أهواء كل شخص.

وانعكس هذا التخبط في الأداء والمنافسة على عدد من الوقائع التي ظهرت خلال الأعوام الثلاث الأخيرة منها: اندلاع صراع بين "الأعلى للإعلام" والهيئة الوطنية للإعلام على المقر السابق لوزارة الإعلام، حيث ترغب كل مؤسسة في تخصيص المقر لصالحها، وهو ما تسبب تضارب في التصريحات حول الأحقية القانونية للمقر بين "المجلس" والهيئة. وقد دخل "الأعلى للإعلام" في صراع آخر مع الهيئة الوطنية للصحافة حول أحقية أيًا من المؤسستين في اختيار رؤساء مجالس إدارات وتحرير الصحف القومية، وقد صرح مكرم محمد أحمد، رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، مشيرًا إلى أن تغيير رؤساء مجالس إدارات وتحرير الصحف القومية لا يخص الهيئة الوطنية والصحافة بل يقع ضمن اختصاصات "الأعلى للإعلام" طبقًا للقانون[24].

كما اشتبك "الأعلى للإعلام" مع نقابة الإعلاميين ونقابة الصحفيين حول أحقية أي من هذه المؤسسات في توقيع العقوبات والجزاءات على الإعلاميين والصحفيين، وكذلك المؤسسات الصحفية والإعلامية، وقد زادت الأمور حدة بين "الأعلى للإعلام" ونقابة الإعلاميين ونقابة الصحفيين، بعد إصدار "المجلس" لائحة الجزاءات بشكل منفرد في مارس 2019[25].

23- أحمد عويس وإسماعيل الأشول، بالأسماء.. البرلمان يوافق على التعديلات الوزارية الجديدة، الشروق، 22 ديسمبر 2019، متاح على الرابط
24- محمد صلاح، في ذكرى تأسيس "الأعلى للإعلام". عامان من فرض السيطرة، محمد عبد الرحمن (محررا)، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، 2019، آخر زيارة 7 فبراير 2021، متاح على الرابط
25- المصدر السابق ذاته

تؤكد هذه الحوادث ما سبق عرضه بأن الهيئات تعمل في حالة من الصراع وليس التكامل، وقد سعت الهيئات الثلاث إلى اتباع سياسات تهدف إلى التحكم في وسائل الإعلام والعاملين بها، وابتعدت عن السياسات التي تهدف إلى تنظيم وسائل الإعلام، والبحث عن مشاكلها الحقيقية، ومحاولة خلق حلول للأزمات التي تمر بها وسائل الإعلام.

وفي نهاية المطاف؛ استطاع "الأعلى للإعلام" الفوز في غالبية هذه الصلاحيات، وعبر في جميع المواقف على تأكيد سطوته على وسائل الإعلام والعاملين بها، ولم يترك الباب مفتوحًا لفتح النقاشات حول ماهية اختصاصاته وحدود صلاحياته، وبعد ما انتهى من معركة الصلاحيات شرع في تنفيذ الإجراءات العقابية والتعسفية بحق وسائل الإعلام مستغلًا الألفاظ المطاطة والمصطلحات الواسعة التي تمتاز بها اختصاصاته[26].

وقد استقرت "السلطة" في يد الأعلى للإعلام لفترات طويلة خصوصًا بعد إصدار اللائحة التنفيذية للقانون 179 لسنة 2018 في شأن الهيئة الوطنية للصحافة، والقانون 78 لسنة 2018، وذلك في أغسطس من العام 2019. وخلال فترة سلطته على وسائل الإعلام والعاملين بها؛ حاول "الأعلى للإعلام جاهدًا خلق نمط إعلامي موحد عبر السيطرة على وسائل الإعلام وتأميم محتواها لصالح الفصيل السياسي الحاكم، مستخدمًا القرارات العقابية، والكيل بمكيالين في إصدارها وترجيح الكفة لصالح الإعلاميين المقربين والمروجين لسياسات الدولة، بالتوازي مع مطالبته الصحف الورقية والمواقع الإلكترونية، وكذلك القنوات الفضائية بتطبيق المعايير الأخلاقية والمهنية التي يراها المجلس عند تناول القضايا والأخبار[27].

ولكن يبدو أن السلطة التنفيذية والتشريعية، لم تكن راضية عن أداء المجلس، ولم تغض الطرف عن صراعاته الداخلية مع الهيئات الأخرى، بالتوازي مع وجود إعلام متخبط وعشوائي يظهر عليه الكثير من الأزمات عند تناول القضايا السياسية الكبيرة والحساسة، وهو ما يبدو أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت من السلطات تلجأ إلى تعيين شخص "حكومي" يمكنه أن ينفذ أجندتها، ويستطيع ضبط هذه الفوضى الصحفية والإعلامية، وذلك بعد قراءتها للمشهد الصحفي والإعلامي خلال ثلاثة أعوام كانت فيها الهيئات الثلاث المتحكم الرئيس في وسائل الإعلام الحكومية والخاصة، وذلك منذ إصدار الرئيس التعيينات في أبريل من العام 2017.

بعد تعيين "هيكل"، في ديسمبر 2019، انتظر جميع المراقبين للمشهد الصحفي والإعلامي، قرار الحكومة المعني باختصاصات "الوزير الجديد"، والآليات التي تضبط بها الحكومة عملية التنسيق بين الهيئات الثلاث والوزارة، وجاء قرار رئيس مجلس الوزراء في 27 يناير 2020، حاملاً رقم 210 لسنة 2020، بشأن تحديد أهداف سياسة الدولة الإعلامية، ومهام وزير الإعلام واختصاصاته[28].

وحدد القرار أهداف سياسة الدولة الإعلامية أبرزها فيما يأتي؛ الحفاظ على منظومة القيم المصرية وتماسك الجبهة الداخلية، إبراز جهود الدولة في المشروعات القومية وأثرها على مستقبل المواطنين، تقوية الإعلام المصري محلياً وإقليمياً ودولياً، وزيادة قدرته على التعامل مع الأزمات المختلفة، وجميعها أهداف عامة غير محددة، ولا يمكن قياس إمكانية نجاح "الوزارة" في تحقيق هذه الأهداف من عدمه.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف، يُباشر وزير الدولة للإعلام عدد من المهام والاختصاصات أبرزها؛ اقتراح السياسة الإعلامية للدولة بالتنسيق مع رئيس الجمهورية، ورئيس الوزراء، والأعلى للإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، والوطنية للإعلام، واختص الوزير كذلك بالتنسيق مع مختلف الوزارات لطرح وإبراز مجهودات الدولة ومشروعاتها القومية، وإعداد خطط التعامل الإعلامي مع المواقف السياسية المختلفة محلياً ودولياً بالتعاون مع الوزارات والأجهزة المختلفة، للإشراف على خطط تطوير أداء وسائل الإعلام المرئية العامة والخاصة بالتعاون مع الهيئات المختصة.

26- المصدر السابق ذاته

27- محمد صلاح، في اليوم العالمي لحرية الصحافة، كيف فقدت وسائل الإعلام المصرية استقلاليتها، المرصد المصري للصحافة والإعلام، 1 مايو 2020، متاح على الرابط

28-الحكومة تقرر السياسة الإعلامية ومهام وزير الدولة للإعلام.. اختصاصات أسامة هيكل تضم خطة لإتاحة مساحات أكبر للرأى والرأى الآخر..وإعادة الإعلام الرسمى للمنافسة ودعم حرية الإعلام الخاص.. وتدريب المتحدثين الرسميين، اليوم السابع، 28 يناير 2020، متاح على الرابط

كما يختص "الوزير" بالتعاون مع الجهات المختصة على تدعيم الإعلام الرسمي للدولة وإعادته للمنافسة، وكذلك تدعيم حرية الإعلام الخاص، ومراجعة كافة البيانات الصادرة من رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء في حالات الأزمات والتأكد من عدم خروجها عن السياسة الإعلامية للدولة، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية، والإشراف على مركز التدريب والدراسات الإعلامية للأفارقة، ونقل تبعيته إلى وزارة الدولة للإعلام، كذلك يحق لـ"هيكل" تمثيل الدولة بالمؤتمرات والمحافل الدولية التي تتطلب وجود ممثل عن الدولة في الإعلام.

وعند النظر إلى هذه الاختصاصات؛ نجد أن عدد منها أقرت بهدف التنسيق بين الهيئات والجهات المعنية، في محاولة لضبط العشوائية والفوضى التي غلبت على المشهد الصحفي الإعلامي، وهو ما أشرنا إليه سابقًا، وعدد من الاختصاصات الاخرى جاءت متشابكة ومتداخلة إلى حد التطابق مع اختصاصات المجلس الأعلى للإعلام، المنصوص عليها في القانون 180 لسنة 2018، ولائحته التنفيذية.

وفور إعلان هذه الاختصاصات، بدأت حالة من الجدل بين "المجلس" و"وزير الدولة" حول الاختصاصات والصلاحيات وأدوار كلًا منهما، وفي أول ظهور تلفزيوني لرئيس المجلس، في فبراير 2020، بعد أيام من إعلان اختصاصات وزير الدولة الجديد، أعلن "مكرم" عن عدم استشارته في تحديد اختصاصات الوزير الجديد، كما أبدى امتعاضه من نقل اختصاص ملف "الصحفيون الأفارقة" من "المجلس" إلى "الوزارة"، واعترف "مكرم" بأن السلطة التنفيذية هي من تتحكم بالإعلام، ولم يحدث أي تنسيق بين الوزير والمجلس حتى الآن، وبدأ في توجيه انتقاداته إلى السلطة التنفيذية، وأبدى امتعاضه من حال حرية الرأي والتعبير المتاحة فى مصر، وطالب السلطة بإتاحة المزيد من مساحات حرية الرأي والتعبير في المجتمع، حتى يستطيع الصحفيين القيام بعملهم[29].

كتبت هذه التصريحات نهاية الصحفي مكرم محمد أحمد، كرئيسا للمجلس، الذي كان بالفعل يلتقط أنفاسه الأخيرة كرئيسًا للمجلس في ظل انتظار قرارات التشكيل وفقًا لنصوص القانون 180 لسنة 2018، التي جاءت في 24 يونيو 2020 بعد اقتحام مقر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام من قِبل أمن وزارة الدولة للإعلام، ونتج عن هذه التشكيلات الجديدة استبدال الصحفي مكرم محمد أحمد بالصحفي كرم جبر كرئيسًا للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وشملت التغييرات تعيين الإعلامي حسين زين رئيسًا للهيئة الوطنية للإعلام، والمهندس عبد الصادق الشوربجي رئيسًا للهيئة الوطنية للصحافة[30].

أعلنت هذه التشكيلات الجديدة عن تخطيط السلطة التنفيذية لتدشين بداية ورؤية جديدة سوف يدار بها ملف الصحافة والإعلام في مصر، ومن المرجح يتم من خلالها سحب البساط من أسفل أقدام "المجلس"، ومنح وزير الدولة عدد من الصلاحيات التي كان يقوم بها المجلس، وتصديره على قمة رأس الهيئات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي في مصر.

من ناحية أخرى؛ لم تكن بداية وزير الدولة للإعلام في تنفيذ مهمة عملية ضبط المشهد الصحفي والإعلامي في مصر سهلة وممهدة، ففي يونيو من العام 2020 اشتبك "الوزير" مع نقيب الإعلاميين بسبب تدخل "هيكل" في شئون النقابة بعد طلب الوزير بيانات أعضاء النقابة، بعد وقف 5 مذيعات تابعين لقناة النهار بسبب عدم انضمامهم لنقابة الإعلاميين، كما أكد الوزير أن نقابة الإعلاميين كيان غير مستقل حتى الآن، والنقيب يدير اللجنة المؤقتة المكلفة بإدارة شئون النقابة بقرار إداري وليس بانتخابات، والاستقلالية للنقابة تبدأ بعد انتخاب أول نقيب[31].

وازدادت الخلافات حدة في أكتوبر من العام 2020 بعد نشر الصفحة الرسمية لوزارة الدولة للإعلام تصريحات لوزير الإعلام جاءت كالآتي "أسامة هيكل وزير الدولة للإعلام: الأعمار أقل من 35 سنة، ويمثلوا حوالى 60 أو 65% من المجتمع، لا يقرأون الصحف ولا يشاهدون التليفزيون، وبالتالي من المهم التفكير في نمط حياة هذه الفئات".

29- لقاء إعلامي مع الصحفي "أحمد موسى" مقدم برنامج "على مسئوليتي" المذاع على قناة "صدى البلد" .. متاح على الرابط
30- السيسي يعيد تشكيل الهيئات المختصة بالإعلام: كرم جبر بديلًا عن مكرم محمد أحمد، المرصد المصري للصحافة والإعلام، 24 يونيو 2020، متاح على الرابط
31- الأزمة تشتعل.. نقيب الإعلاميين يرد على «هيكل»: «الوزير دائم الخطأ في الآخرين»، المصري اليوم، 18 يونيو 2020، متاح على الرابط

تسبب هذا التصريح بموجة غضب عارمة بين الصحفيين والإعلاميين، أدت إلى المطالبة بإقالته، واتهامه بـ"الأخونة والاصطفاف إلى جانب وسائل الإعلام المعادية لمصر"، واشتدت الاتهامات بين الوزير والإعلاميين وصلت إلى التلاسن وتبادل الانتقادات، وانتهت بعرض تسريبًا للوزير الجديد يرجع إلى عام 2011 على التلفزيون الحكومي المملوك للدولة[32].

قاد الهجوم المحتدم على الوزير صحفيون مشهورن مقربون من السلطة التنفيذية، مثل رئيس تحرير جريدة اليوم السابع، خالد صلاح، ومحمد الباز، رئيس تحرير جريدة الدستور، والإعلامي وائل الإبراشي، موجهين اتهاماتهم إليه "بعدم المهنية والمسئولية وخدمة أجندة وسائل الإعلام المعادية لمصر بتصريحاته"، معتبرين أن الوزير يردّد مقولات "إعلام الأعداء" ويقدم لهم "مادة خصبة للنيل من سمعة الإعلام المصري"، وطالبوه بتقديم استقالته على الفور[33].

ومع اشتداد الحرب الكلامية؛ صرح "هيكل" أن "الأوامر صدرت بشنّ حملة جديدة على شخصي، بعد حملة سابقة منذ شهرين"، من دون تسمية الجهة ولا مصدري الأوامر، متابعًا أنه "في توقيت واحد، وبذات الكلمات وذات الأسماء، بل وذات التوقيت، شنّت الهجوم أقلام معروف للجميع مَن يحرّكها. لا إبداع على الإطلاق. وأقول لهؤلاء إن أخطر أنواع الفساد هو أن يترك الكاتب قلمه لغيره، ويكتفي هو بالتوقيع، والحقيقة إنني لا أريد أن أردّ على هؤلاء لأنهم مجرد أدوات، ولكنني سأردّ على مَن أعطاهم الأمر بالكتابة... لن أصمت فأنا أقول الحقيقة، والحقيقة ستظهر عاجلًا أم آجلًا، فقد أهدرتم الكثير والكثير بلا خبرة وبلا هدف واضح"[34].

وردًا على هذا التصريح أذاع التلفزيون المصري الرسمي تسريبًا للوزير يعود إلى عام 2011، عبر برنامج الإعلامي وائل الإبراشي، التاسعة مساءً، المذاع على القناة الأولى المصرية، وكان التسريب عبارة عن تسجيلًا قال إنه للسيد البدوي، رئيس حزب الوفد السابق، وهو يعطي تعليمات إلى وزير الإعلام أسامة هيكل، عقب أحداث 25 يناير، لمهاجمة "جماعة الإخوان" والسلطات الحاكمة آنذاك، بسبب عدم دعوة "حزب الوفد" إلى الحوار الوطني حينها، متهمًا إياه بأنه هو مَن "يتلقّى التعليمات"[35].

وفي محاولته لرأب الصدع، دعا "هيكل" إلى مناقشة هذه الخلافات في اجتماع داخل مقر الوزارة في 21 أكتوبر 2020، ولكن لم يمر الاجتماع بسلام أيضًا، وذلك بسبب انسحاب صحفيين من الاجتماع بعد منع الوزير حضور فاطمة السيد أحمد، عضو الهيئة الوطنية للصحافة، والصحفي محمد السيد، مسئول ملف الإعلام بجريدة اليوم السابع، من دخول الوزارة أو حضور الاجتماع، وأعلن كلًا من خالد صلاح، و دندراوى الهوارى، الذين دعاهم وزير الإعلام للقاء، تضامنهم مع د. فاطمة سيد أحمد، عضو الهيئة الوطنية للصحافة، بعد منعها من دخول مبنى الوزارة وحضور الاجتماع، معلنين الانسحاب من الاجتماع اعتراضًا على هذه المعاملة غير اللائقة من جانب الوزير، وكتب يوسف أيوب، رئيس تحرير جريدة صوت الأمة، على صفحته الشخصية بـ"فيس بوك": "استجبنا لدعوة الأستاذ أسامة هيكل وزير الدولة لشئون الإعلام، وقررت مع الزملاء الأعزاء دندراوى الهوارى ومحمد الدسوقى رشدى، ممثلين عن صحيفتى "اليوم السابع"، و"صوت الأمة" حضور الاجتماع الذى دعا إليه الوزير لرؤساء التحرير والإعلاميين"[36].

32- معركة "تكسير عظام" في مصر بين وزير الإعلام وصحافيين، الاندبندنت عربي، 20 أكتوبر 2020، متاح على الرابط
33- المصدر السابق ذاته
34- المصدر السابق ذاته
35- المصدر السابق ذاته
36- انسحاب جماعي».. تفاصيل فشل «مصالحة» وزير الإعلام، الرئيس نيوز، 21 أكتوبر 2020، متاح على الرابط

وفي اليوم التالي لـ"أزمة الاجتماع" ناشد المجلس الأعلى للإعلام الصحفيين والإعلاميين التوقف عن تناول ما يثار بشأن الأزمة المتعلقة بوزير الدولة للإعلام، وذلك رأبًا للصدع ولم الشمل وعدم السماح بتفاقم ردود الأفعال السلبية واتساع الهوة واستغلال وسائل الإعلام المعادية لما يثار من مناقشات، كما أعلن "الوزير" أنه أغلق من جانبه هذا الملف الذي شغل الرأي العام خلال الأيام الماضية، ودعا الصحفيين والإعلاميين للكف عن إشعال النيران في هذا الملف حتى لا تستغله القنوات المعادية، وتغليب المصلحة الوطنية؛ لأن مصر لديها الكثير من الأمور الأكثر أهمية والتي تحتاج تكاتف الجبهة الداخلية، ومن ثم انتهت هذه الأزمة بهدوء تام، وامتنعت جميع وسائل الإعلام والصحفيين والإعلاميين وكذلك الوزير على حد سواء عن نشر أي أخبار أو مستجدات فيما يتعلق بهذه الأزمة[37].

يوضح جميع ما سبق سرده؛ أن ملف الإعلام في مصر يشهد حالة من التخبط والعشوائية، ويتم إدارته عبر أذرع وأجنحة خفية تنتمي للحكومة المصرية، ويبدو أنها تتعامل مع هذا الملف وفق رؤية قصيرة المدى، بناءً على أولوياتها وأهدافها غير المعروفة، وهو ما تكشفه القرارات الصادر وما بها من تناقض وعدم الوضوح والتداخل بين اختصاصات الهيئات المختلفة، بالتوازي مع مرور المحتوى الصحفي والإعلامي بأزمة "نشر وإعلام" تظهر عند تناول كل حدث سياسي كبير.

37- الأعلى للإعلام" يدعو كبار الصحفيين والإعلاميين لبحث مواجهة أكاذيب الإعلام المعادى ورأب الصدع مع وزير الدولة للإعلام، 22 أكتوبر 2020، اليوم السابع، متاح على الرابط
أنظر أيضاً

خاتمة

أشارت البيانات الكمية والكيفية لعام 2020 إلى استمرار الانتهاكات بحق الصحفيين والإعلاميين في خضم أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19"، إذ شهدت السنة المنقضية رصد عدد (240) انتهاكًا، متنوعة؛ شكلت ثلاثة أنواع منها نسبة 56.3% من إجمالي (24) نوعًا من الانتهاكات، وجاءت الثلاثة انتهاكات كالتالي: منع من التغطية بنسبة 37.9%، وحجب حقوق مادية بنسبة 9.6%، والتعامل غير اللائق بنسبة 8.8%. بينما شكلت الأنواع الأخرى من الانتهاكات نسبة 43.7%؛ شملت وقائع قبض واتهام، وحالات تهديد بالقول، وحالات فصل تعسفي، حجب مواقع إلكترونية وإيقاف عن العمل، واعتداءات لفظية، بالإضافة إلى حالات مسح محتوى صحفي، ومنع من العمل ومنع من الظهور ومنع من دخول مقر، إيقاف برامج، اعتداء جسدي بالضرب، استيلاء على معدات، فرض غرامة مالية، وأيضًا حالات تحرش لفظي، تحطيم أجهزة العمل، سرقة متعلقات شخصية، اختراق مواقع إلكترونية، حجب باب صحفي، اقتحام مؤسسة صحفية، احتجاز غير قانوني.

وقد شهدت الثلاثة شهور الأخيرة من عام 2020 (أكتوبر - ديسمبر) العدد الأكبر من الانتهاكات خلال العام، وذلك بسبب تسجيل عدد كبير من الانتهاكات خلال انتخابات مجلس النواب، التي أقيمت في الفترة من 24 أكتوبر 2020 حتى 8 ديسمبر 2020، وبلغت عدد الانتهاكات المسجلة في هذه الفترة (72) انتهاكًا وهي تمثل نسبة تزيد عن 63.7% من إجمالي الانتهاكات الواقعة خلال هذا الربع، و32% من إجمالي الانتهاكات المرصودة خلال عام 2020.

وخلال عام 2020 انتهكت جهات عدة حقوق الصحفيين والإعلاميين، وجاءت كل من وزارة الداخلية، والمؤسسات الصحفية والإعلامية، على قمة الجهات المعتدية بواقع مسؤوليتهما عن (92) و(55) حالة انتهاك على الترتيب. كما تورطت الهيئة العامة للاستعلامات في أحد أبرز الانتهاكات النوعية ضد الصحف الأجنبية خلال عام 2020، حين قررت سحب اعتماد مراسلة صحيفة "الغارديان" البريطانية، وتوجيه إنذارًا إلى مراسلة صحيفة "نيويورك تايمز"، على خلفية تقارير حول أعداد مصابي فيروس كورونا في مصر.

بالتوازي مع كل ذلك؛ استمرت السلطات المصرية في حجب المواقع الإلكترونية بشكل ممنهج، للعام الرابع على التوالي؛ حيث تعرض ما يقرب من (9) مواقع صحفية للحجب خلال العام المنقضي، كان المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام مسئولًا عن حجب (5) مواقع منها، بينما تورطت جهات غير معلومة بحجب 4 مواقع صحفية أخرى، إضافة إلى حجب باب صحفي لمدة ثلاثة أشهر لمؤسسة المصري اليوم على خلفية "أزمة نيوتن" التي تلقت على إثرها عددًا من العقوبات بواسطة "الأعلى للإعلام".

بالإضافة إلى ذلك، كانت حالات الفصل التعسفي وحجب الحقوق المادية من الانتهاكات "القاسية"، بسبب انعكاسها على الظروف الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين في ظل انتشار فيروس كورونا. كما استمرت السلطة التنفيذية في محاولات فرض سيطرتها وتحكمها بوسائل الإعلام. وفي السياق نفسه، استمر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام خلال عام 2020، في فرض سيطرته على وسائل الإعلام عبر تطبيق العقوبات المتنوعة.

في إطار ما سبق؛ إن ما يتعرض له الوضع الصحفي والإعلامي في مصر يحتاج إلى إعادة نظر، سواء فيما بتعلق بحقوق الصحفيين والإعلاميين كأفراد، أو ما يتعلق بالمؤسسات الإعلامية ذاتها. يشدد المرصد المصري على ضرورة الالتزام بحرية الصحافة والإعلام والالتزام بالمواثيق والقوانين الدولية وما يضمنه الدستور المصري من حريات، وتشجب المؤسسة قرارات الحجب أو المصادرة وترهيب الصحافة والإعلام التي تعد إهدارًا للمعايير الدولية والمحلية لحرية الرأي والتعبير، وتؤكد رفضها لأي انتهاك للدستور الذي يحظر بأي وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصرية أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها وتؤكد أن الدستور المصري لا سيما المادة (71)، التي تنص على أنه "يحظر بأي وجه فرض رقابة على الصحف ووسائل الإعلام المصرية أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها".

تؤكد مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، التزامها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية الخاصة بسلامة الصحفيين، وعلى التزامها بالدستور المصري والحريات التي كفلها للمواطنين، وتحث السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية على توفير ظروف تضمن نشوء بيئة إعلامية آمنة تُمكن الصحفيين من أداء عملهم بشكل مستقل بدون أي تدخل، وذلك عن طريق تعزيز وتنفيذ الأطر القانونية المتعلقة بـ حماية الصحفيين، وفي سبيل تحقيق ذلك يوصي "المرصد" بالآتي:

• السلطة التشريعية والتنفيذية

- مراجعة كافة القوانين والقرارات المتعلقة بحرية الرأي والتعبير بشكل عام، والحريات الصحفية والإعلامية بشكل خاص وتعديلها بما يتوافق مع الدستور المصري والتزامات مصر الدولية.
- إلغاء النصوص القانونية التي تؤثر بشكل سلبي على مهنية الصحافة والإعلام، وتحد من إمكانيات وأدوات العاملين بوسائل الإعلام.
- سرعة إصدار قانون حرية تداول المعلومات، الذي ينظم ويبين ضوابط الحصول على البيانات والمعلومات والإحصاءات.
- تعديل قانون نقابة الصحفيين، وتعديل شروط القيد في النقابة بما يضمن توفير مظلة نقابية تحمي جميع العاملين في المؤسسات الصحفية، بكافة تخصصاتهم.
- على السلطة التنفيذية الكشف بجدية وبشكل مباشر عن الجهات المسئولة عن حجب المواقع الصحفية والإعلامية خلال الفترة الأخيرة.

• المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام

- يجب على المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام أن يقوم بدوره الأساسي في دعم حرية الرأي والتعبير، وضمان استقلالية المؤسسات الصحفية والإعلام، ومنع الممارسات الاحتكارية، وأن يبتعد عن فرض سيطرته على ما ينشر ويبث في وسائل الإعلام.
- على المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام توضيح وتفسير ظاهرة الحجب التي تتعرض لها المواقع الصحفية والإعلامية، ويجب عليه حماية الوسائل الإعلامية وتمكينها من ممارسة عملها بحرية وشفافية تامة.

• نقابة الصحفيين

- يجب على نقابة الصحفيين الوقوف في وجه قرارات الحجب لما تسببه من آثار سلبية على حقوق الصحفيين.
- يتحتم على نقابة الصحفيين التصدي لظاهرة الفصل التعسفي التي انتشرت بشكل كبير مؤخرًا، ويجب عليها تكثيف جهودها لمواجهة الأزمة، مستخدمة في ذلك السياسات التي تخول لها طبقًا لقانون نقابة الصحفيين والتي من أهمها:

1- **التفاوض وتسوية الخلافات:** عبر إجراء اللقاءات وعقد المفاوضات بين المؤسسة والصحفي، وممارسة عدد من الضغوط القانونية للحصول على حقوق الصحفي.

2- **توفير الإعانة المالية:** عن طريق توفير المنح الشهرية "بدل بطالة" لعدد من المتضررين والموقوفين عن العمل، وقد ازدادت الحاجة إلى هذه الإعانات في هذه الظروف غير المألوفة.

1- **التفاوض وتسوية الخلافات:** عبر إجراء اللقاءات وعقد المفاوضات بين المؤسسة والصحفي، وممارسة عدد من الضغوط القانونية للحصول على حقوق الصحفي.

2- **توفير الإعانة المالية:** عن طريق توفير المنح الشهرية "بدل بطالة" لعدد من المتضررين والموقوفين عن العمل، وقد ازدادت الحاجة إلى هذه الإعانات في هذه الظروف غير المألوفة.

3- **توفير الدعم القانوني:** تطبيقًا لنص المادة رقم 53 من قانون نقابة الصحفيين، تقوم النقابة بتقديم الدعم القانوني ورفع الدعاوى للصحفيين عبر محامي نقابة الصحفيين.

4- **تطبيق العقوبات:** في ظل هذه الظروف الحرجة يجب على نقابة الصحفيين أن تتخذ قرارات عقابية حاسمة بحق المؤسسات الصحفية التي تنتهك حقوق الصحفيين الاقتصادية والاجتماعية، وذلك طبقًا لما خوله لها قانون نقابة الصحفيين، ومن أهمها:

- إيقاف القيد من المؤسسات الصحفية التي تنتهك حقوق الصحفيين.

- قيام مجلس النقابة بإحالة أعضاء النقابة، ذوي المناصب القيادية في الجرائد، والمسئولين عن فصل الصحفيين إلى التحقيق داخل النقابة بسبب ممارستهم التعسفية في حق الصحفيين وفصلهم عن العمل، وقد شهد عام 2020، قرارًا بشطب كلًا من أسامة خليل، الناشر بجريدة التحرير، وكذلك عماد الدين أديب، مالك جريدة العالم اليوم، من جداول النقابة، لقيامهما بفصل عشرات الصحفيين تعسفيًا، والامتناع عن صرف مرتبات بعضهم لما يزيد عن 6 أشهر.

يهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات؛ الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني؛، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم تو افر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر، ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، و إبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.